

الكتاب ٣٥

الديمقراطية في العالم العربي

بقلم

الدكتور سوليم العمري

الدكتور أدمون رباط

الدكتور عبد الملك عودة





الديمقراطية فى العالم العربى

بقلم

الدكتور سويلم العمرى

الدكتور أدمون رباط

الدكتور عبد الملك عودة

هذا الكتاب

منذ أخذ الانسان سبيله الى الاستقرار ، ومنذ بدأ يفكر في طرائق معيشته ، ومنذ عرف بوادر الحضارة والمدنيــة ، كانت المشكلة المستعصية التي واجهها ، هي كيف يستطيع أن يعايش غيره ، بحيث لا تتعارض الرغبات ولا تصطدم المصـــالح ، وبحيث لا يكون تحت رحمة الغير ، الذى ينتقص من حريته ، ويحد من انطلاقه .

ولقد اصطلح الناس ، على أن كل حكم يهىء الفرصة للشعب لكى يحكم نفسه بنفسه وأن يمارس مقتضيات سيادته بالطريقــة التي يرتضيها انما هو حكم ديمقراطي .

ومن أجل ذلك لا تعترف الديمقراطية الحقة لطبقة أو طائفــة من الناس ، أن تستحوذ على امتيازات مبنية على أساس الوراثة أو المال أو العنصرية أو العقيدة ، فقضية الديمقراطية فى صميمها قضية اخلاقية قبل كل شىء .

انها تفترض أن كل فرد من حقه الطبيعى ، بصفته عضـــوا فى جماعة ، أن ينشد السعادة ، وأن يستهدف الحرية ، وكل نظام فى الحكم ينكر على الفرد ذلك الحق ان هو الا نظام غير صـــالح وغير مشروع ، ذلك أن الديمقراطية كلمة كثر استعمالها بالحق وبالباطل ، و فى الخطأ وفى الصواب ، حتى اصبحت هذه الكلمة فى حد ذاتها تفيد أكثر من معنى فى حين أن معناها لا يتعدى حقيقة مدلولها .

ولئن كان معنى الديمقراطية ، وجوهرها بهذا القدر من الوضوح الا أن الثياب التنظيمية التى اكتستها منذ القدم قد اختلفت من بلد الى بلد ، ومن عصر الى عصر ، حتى لقد ابتعدت فى كثير من الاحيان عن الجوهر الاصيل لها ، حتى أن بعض المجتمعات لم تجد حرجا من ان تجمع بين الديمقراطية وبين الرق تحت سقف واحـد ، مع ان الحرية ، هى لب الديمقراطية ولبابها .

كذلك كانت الديمقراطية فى بداية امرها امرا يتعلق بالمساواة فى الحقوق السياسية فحسب ، حتى عبروا عنها بانها تعنى « كل شىء بواسطة الشعب »

ولكن بعد ان انضجها لهيب التطور اتخذت مفهوما جديدا ، لا يكتفى بالمساواة فى الحقوق السياسية ، بل تعدى الامر ذلك الى

المساواة فى الحقوق الاجتماعية ، اى انها غدت مسألة خبز وزبد ، ولذلك عبروا عنها بانها تعنى ((كل شىء للشعب)) .
ولئن كان اهم ما سوف يميز به التاريخ ، القرن التاسع عشر ، بانه عصر الاتجاه الواضح نحو الديمقراطية ، كاصلح نظام للدولة ، فان اهم ما سوف يميز به التاريخ القرن العشرين ، انه عصر الصراع المرير بين فلسفتين سياسيتين واجتماعيتين متناقضتين ، همــا الديمقراطية والدكتاتورية ، حتى لقد تبلور هـذا الصراع فى شكل تحـد خطـير بدأته النازية فى سنة ١٩٣٩ ولحقت به الفاشية فى سنة ١٩٤٠ .
ولقد كانت احلك فترة فى الحرب العالمية الثانية فى شتاء عام ١٩٤١ ــ ١٩٤٢ حين تدفقت قوى الدكتـــاتورية فى كل مكان وقد انهارت امامها كل القوى المقاومة ، فمحــوا بذلك كل اثر من آثار الحرية الديمقراطية التى نالها الجنس البشرى بعد جهاد عنيف طيلة قرون عدة .
ولئن كانت الديمقراطية قد لقيت حتفها فى العالم الغربى حينا من الدهر ، فانها بلا مغالاة ولا اسراف ، لم تكد تتنسم عبير الوجود فى عالمنا العربى ، الا فترات قصار هى والعدم سواء بسواء ، ذلك ان عالمنا العربى قد تعرض لحكم استعمارى طويل لم يكن يعنيه فى كثير ولا قليل أن يحكم الشعب نفسه بنفسه ، ولا أن يباشر سيادته وفق مصالحه ، لان الاستعمار كاى اســـتعمار ، كان رمزا صارخا لانتهاك حرمة تلك السيادة وكبت تلك الارادة . لذلك لم يشهـــد العالم العربى ديمقراطية حقة ، وانما شهد مسرحيات مثلت فيهـــا مشاهد من الديمقراطية ، ابعد ما تكون عن الواقع والحقيقـــة ، لذلك كانت معالجة موضوع الديمقراطية فى هذه المنطقة من العــالم من الاهمية بمكان ، حتى يمكن أن نبعد عنها الشوائب التى علقت ، فشوهت وجهها وحرفت معانيها عن مواضعها .
والكتاب الذى بين ايدينا عبارة عن ((لقطات)) من مؤتمر علم السياسة الذى انعقد فى بيروت والذى دعت اليه الجمعية اللبنانيـــة للعلوم السياسية ، يعالج موضوع الديمقراطية فى العالم العـــربى لرجال ، لديهم من الامكانيات ما يجعل لآرائهم وزنا واى وزن .
نقدمه لقراء العربية راجين ان تؤتى اكلها وتحقق نتائجها .
والله ولى التوفيق .

كتب قومية

الديمقراطية فى احكام العرب

بقلم
الاستاذ الدكتور أحمد سويلم العمرى

لا تختلف فكرة وحدة العرب عما رسمه مفكروا الغرب بعد مضى قرون وأجيال فى أسباب الوحدة والاتحاد ، وآمال العرب فى الوحدة تتجلى فى القوة التى تتأجج فى صدورهم وتتضح فى رغباتهم وحاجاتهم ومصلحتهم فى العيش سويا وفى تفاهم فى سبيل هذا العيش ، على أسس من حضارتهم وتقاليدهم وماضيهم المجيد وآمالهم فى مستقبل عريض خليق بهذا الماضى ، على وتيرة آمال الشعوب الجرمانية فى وحدتهم وأبناء الامارات الايطالية المفككة فى اقامة دولة واحدة وأحلام الشعراء والكتاب مثل ميسترال وموراس فى اقامة اتحاد لاتينى من خلفاء الحضارة الرومانية القديمة ومفكرى وساسة أمريكا اللاتينية فى اقامة اتحاد من خلفاء الاسبان والبرتغال فى أمريكا اللاتينية وهكذا .

والعرب فى وحدتهم لا تختلف فلسفتهم فى بناء المجتمع عما نراه فى عصرنا اليوم ، وكذلك الحال فى نظمهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية . فهى ليست بالجامدة التى تقف عقبة كؤودا فى سبيل التقدم وقد تؤدى الى اندثار مجتمعهم على وتيرة الحضارات القديمة وشعوبها التى اندمجت فى حضارات ومجتمعات حديثة ، وقد أبيد العدد الوفير منها ، وزالت معالم حضارتها التى لم تعد صالحة لعصرنا الحالى ، مثال ذلك الهنود الحمر ودولهم بالعالم الجديد .

وحضارة العرب هى التى مكنت أوروبا فى العصور الوسطى من أن ترد مناهل الحضارة اليونانية القديمة وتنقل عنها حكمتها وفلسفتها وعلومها عن طريق الاندلس العربية وجامعاتها وغيرها ، وهى التى ساعدت فى بعث العلوم فى أوروبا ببحوث ومكتشفات العلماء العرب وفلسفتهم وماترجموه من كتب الحكمة القديمة ولقنوه رجال الدين المسيحى وكان هذا فاتحة استيقاظ العالم الغربى المتأخر من سباته العميق .

وسياسة العرب الاقتصادية ليست بالسياسة الجامدة التى تحول دون التفاهم وحسن الجوار أو تقف حجر عثرة فى وجه نشاط

التعامل مع سائر بلدان العالم كما كانت الحال فى جل الامبراطوريات القديمة المغلقة النوافذ التى لا تخرج من ديارها الا للفتح والغزو التى عاصرت ازدهار العالم العربى ، فاما تقـاطع وتدابر أو أن تنكسر القناة ولا تلين فتجارتهم الخارجية كانت فى رواج كبير فى ظل تبـادل حر واسع النطاق ، ومخرت سفنهم عباب البحار فى سبيل الحصول على حاجات الدول العربيـة ابان مجدها كما نقلت نفـائس اسيا وجرائرها وعطـورها الى مدن الفرنجة فى حوض البحـر الابيض المتوسط ، وكانوا دائمى الاتصال بأوروبا لبيع منتجاتهم والحصول على حاصلات الغرب وغرائبه عن طريق البندقية وجنوه وغيرهما ، وكانوا شديدى الايمان بضرورة انتظام قوافلهم وسفنهم للاتجار مع البلدان الاجنبية من أدنى الارض الى أقصاها ، ونذكر أن مدنيتهم وتعاليمهم انتشرت عن طريق التجارة والقوافل البرية ، مثل ذلك طريق الحرير وكان يصل أقاصى أفريقيـا وحوض البحر الابيض المتوسط بقلب اسيا عبر برزخ السويس ونذكر بهذه المناسبة ولوج الحضارة العربية قلب أفريقيا والصين وأندونيسيا والفلبين وفنلندا ، ونقلت أوروبا عن العرب زراعات عدة كزراعة قصب السكر والارز والقطن . وضرب العمال بسهم وافر فى الصناعة مثال ذلك الصناعات الزخرفية والصـناعات الدقيقة ومنسوجات الترف ونقلتها عنهم البندقية وغيرها من المدن الايطالية وكذلك صناعات السكر والتقطير وغيرها ، ومما لا شك فيه أن روحهم التجارية السمحاء ونهوضهم بالصناعات يجعلان منهم شعبا قويا على استعداد اليوم للنزول فى ميدان الصناعات الحديثة .

ونظم العرب الاجتماعية كريمة سمحاء ، تقوم على المساواة بين الناس ، والجميع سواسية كأسنان المشط ولا فضل لعربى على آخر الا بالتقوى والعمل الصائب الصالح ، والقوى ضعيف فى انتزاع الحق الذى اغتصبه لرده الى اربابه ، والعدل أساس الملك وسياسة الدولة ولا تفرقة من القاضى فى الحق بين تيجان الملوك وقلنسوات الرعاع . ومن أهم أسس المجتمع العربى الرحمة بالضعيف وانصاف المظلوم واغاثة الملهـوف والعطف على الفقير واكرام الضيف ورعاية الجار وايواء المستجير والحنو على الارامل واليتامى واحترام حقوق الغير ومساواة المرأة بالرجل فى المعاملات المدنية ، فكان لها كامل الحقوق فى ادارة أموالها والتصرف فيها . كمـا لم يعرف المجتمع العربى الفوارق الصـارخة بين الطبقات على نسق النظم الارستقراطية فى

الغرب واخضاع الطبقـة المنتجة لسادة يترفعون عنهم ويذيقونهم الوان الظـلم والضيم والذل ، ولم تكن هنـاك فوارق على وتيرة ما شاهدته أوروبا حتى قيام الثورة الفرنسية هي الحصون الشاهقة تفصل بين العامة والنبلاء ، فكم من العامة فى المجتمع العربى ومن الموالى من وصل بجده الى اعلى المراتب واستوزره الخلفاء ، وكم من الخلفـاء من كانت أمهـاتهم من الجوارى والاماء نذكر منهم المأمون وهو من أحكم واعدل خلفاء العباسيين ، وكم من الموالى من صاهر السادة مما لم يعرفه المجتمع الاوروبى قبل انبثاق تعـاليم فولتير وروسو . وقد ساعدت هذه التعاليم الصائبة العادلة للمجتمع العربى الديمقراطى القائم على العدالة والمساواة بين الناس وعلى احترام حقوق الغير لتجعل من الضعيف قويا فى الحق فى نجـاح حركات الانبعاث فى العالم العربى ، وهكذا عرف المجتمع العربى منذ فجره المبادىء الديمقراطية بما فيها احترام حقوق المرأة وسبق المجتمع الاوروبى فى هذا المضمار وتفهم بدقة أهمية حريات الانسان ومراعاة المساواة القانونية والسياسية فى الحكم فى سياسة المجتمع .

وتعمل نظم العرب السياسية واسسها المجتمع القائم على الروح السمحاء وحسن الجوار وطيب المعاملة كما سبق أن بينا على نشر الامن والعدل والسلام بين الناس ونشاط الفكر والمعرفة ، وتألقت حريات الانسان ونهضة العلم ونشره فى بغداد والقاهرة وقرطبـة وغيرها من عواصم العالم العربى فى عصر ازدهار مدنيـة العرب ، ورأينا مرونة هذه النظم وتمسكها بحقوق الفرد فى بسـاطة الخلفاء وجلوسهم المنتظم فى ساحات القضاء والاستماع الى شكاوى الناس ومظلماتهم ومطالبهم وتحقيق حاجاتهم واغاثة المنكوبين من بيت المال ومن أعطيات الخلفاء ، وليست ابسط ولا أكثر مرونة من تعـاليم الحضارة العربية المستقاة من الاسلام والكتاب الكريم وطبيعة العرب فى القضاء والقيادة وفى حسن سير الادارة المالية والشرطة فى الدول العربية القديمة فخططها كريمة تقوم على تساوى الرءوس كما ذكرنا مرارا بين الملوك والسوقة والحكم بين الناس بالعدل والقسطاس ، وهى قابلة للتطور وفق حاجات العصر ومطالب الشعب ، وهـذه المساواة ليست مجرد أقوال كما ظلت فى أوروبا حتى قيام ثورات الحرية فى آخر القرن الثامن عشر وحتى بعد ثورات منتصف القرن التاسع عشر واعلان حقوق الانسان ، بل هى شرائع العرب وصميم تعاليم الاسلام ، وهى شديدة الرسوخ فى نفوس العرب وطباعهم

رسوخا تاما ، وهي فى الجوار الطيب لكافة من ضمتهم ديار العرب وكفلت لهم الراحة والطمأنينة ، وعاشوا ويعيشون فى الديار والوطن العربى اخوة فى السراء والضراء يسهمون فى حركات الانبعاث فى العالم العربى وفى بناء المجتمع الحديث اليوم .

ولقد ادرك العرب تماما تطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لعالم اليوم ، وفهموا ما للتجارة والصناعة والزراعة من أهمية فى نهضة الوطن العربى ، ونزلوا الى المعترك الاقتصادى بما عرف عنهم من نشاط ورثوه عن أجدادهم فى هذه الميادين وخاصة فى ميادين التجارة التى نشروا بواسطتها تعاليمهم ولسانهم فى مشارق الارض ومغاربها ، وحلوا اليوم شيئا فشيئا محل الجاليات الاخرى التى كانت تتصدر هذه المبادىء وتزاحمهم فيها . كما أن الديمقراطية الموجهة والحريات المنظمة والتخطيط الاقتصادى هذه الاتجاهات الحديثة لعالم اليوم ليست بالغريبة على المجتمع العربى ، فسبق أن نظمت الدول العربية أداة الحكم وبيت المال وسمت الخطط لسياسة الرعية للولاة ومصرت الامصار ودونت الدواوين ووزعت الاعطيات والارزاق توزيعا عادلا وشقت الترع وبنت القناطر والجسور والمساجد والقصور وأحيت موات الارض فيما بين البحرين وفى الاندلس وغيرها .

ولقد كانت تعاليم العرب ديمقراطية سمحاء حرة ولكنها مرسومة ومنظمة عند اللزوم ، وتقوم على الاتحاد والتعاطف والتعاون والمساواة القانونية بين الجميع ، وتسير فى الطريق الذى خطته أحكام الاسلام وفيه رفقة وقوة للمجتمع العربى .

وليس أحكم للدلالة على هذا مما جاء فى الكتاب الكريم من قوله سبحانه وتعالى « واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا واذكروا نعمة الله عليكم اذ كنتم اعداء فالف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته اخوانا وكنتم على شفا حفرة من النار فانقذكم منها كذلك يبين الله لكم آياته لعلكم تهتدون . ولتكن منكم أمة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر أولئك هم المفلحون . ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا من بعد ما جاءهم البينات وأولئك لهم عذاب عظيم » ، ومن قوله تعالى أيضا « يأيها الناس انا خلقناكم من ذكر وانثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا ان أكرمكم عند الله اتقاكم ان الله عليم خبير » ومن حديث الرسول صلى الله عليه وسلم فى الحض على التعاون بين الناس وبيان ما فى التفرقة من وبال ودمار

« ان قوما ركبوا سفينة فاقتسموا فصار لكل رجل منهم موضع ، فنقر رجل موضعه بفأس ، فقالوا ما تصنع ؟ قال هو مكاني أصنع فيه ما أشاء . فان أخذوا على يده نجا ونجوا ، وان تركوه هلك وهلكوا » ومن قوله ايضا في خطبته في آخر حجة له وهي حجة الوداع « أيها الناس انما المؤمنون أخوة . فلا يحل لامرىء مال أخيه الا عن طيب نفس منه ، الا هل بلغت ؟ اللهم اشهد ! فلا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض ، فاني قد تركت فيكم ما ان أخذتم به لم تضلوا بعده كتاب الله الا هل بلغت ؟ اللهم اشهد ! أيها الناس ان ربكم واحد وان أباكم واحد ، كلكم من آدم ، وآدم من تراب ، أكرمكم عند الله أتقاكم ، وليس لعربي على أعجمي فضل الا بالتقوى . ألا هل بلغت ؟ اللهم اشهد ! قولوا : نعم ! قال فليبلغ الشاهد الغائب والسلام عليكم ورحمة الله » ومن قوله يصف حقوق الفرد في المجتمع العربي وضرورة احترام كيانه « يا معشر قريش ان الله قد أذهب عنكم نخوة الجاهلية وتعظمها بالاباء ، الناس من آدم وآدم خلق من تراب » وكذلك قوله « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لاخيه ما يحب لنفسه » وكذلك حديثه « المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، والمؤمن من أمنه الناس على دمائهم وأموالهم » ونذكر بهذه المناسبة خطاب أمير المؤمنين وثاني الخلفاء الراشدين عمر بن الخطاب عن الحق والمساواة وأصولهما في المجتمع العربي فقال « يا أيها الناس والله ما فيكم أحد أقوى عندى من الضعيف حتى آخذ الحق له ولا أضعف عندى من القوى حتى آخذ الحق منه » .

وهكذا تنم احكام العرب في السياسة والحكم وبناء المجتمع عن الديمقراطية والحرية والمساواة في أوسع مدى ، هذه المبادىء السامية التى انبثقت منذ قرون عديدة من تعاليم العرب قبل ثورات الحريات في أوروبا واعلان حقوق الانسان هناك ، وأحكام العرب هذه تحض على التعاطف والتآزر واحترام كيان الانسان وشخصه والمحافظة على نفسه وماله على وتيرة أفكار الغرب بخصوص الحريات ونظم المجتمع واقامة صرح النظام الاتحادى ، كما اهتمت أحكام العرب بالحريات المنظمة المرسومة للنهوض بمرافق الدولة على وتيرة ما نراه في عالم اليوم من سياسة تقوم على الديمقراطية الموجهة والتخطيط واتضح هذا بجلاء في أحكام القرآن وتفسيرها وهى عبادة وسياسة ودين ودنيا واطاعة لله ورسوله

ورسم الوسائل الكفيلة بازدهار الحياة الاجتماعية والاقتصادية للفرد والمجتمع .

وهذه العوامل كفيلة بالاخذ بناصر العالم العربى اليوم ومساعدته فى تعويض ما فاته وتحقيق نهضته ولحاقه بركب الحضارة العالمى . وهى لا تختلف فى لبها عما يفاخر الغرب به اليوم من مبادىء الديمقراطية وحقوق الانسان وعما يسعى اليه فى سبيل تكوين الوحدة والاتحاد .

الديمقراطية فى البلاد العربية
من خلال تطورها الدستورى

بقلم
ادمون رباط

لعل انتشار الفــكرة الديمقراطية فى عصرنا ، هو من الميزات البارزة التى تتصف بها الحضارة العالمية فى تطورها الحاضر ، فبعد أن نشأت هذه الفكرة ، بصياغها السياسية ، واتسعت فى الغرب - واعني بالغرب من الوجهة الحضارية ، بالاضافة الى اوروبا الغربية امريكا الشمالية ، التى وجدت فيها الشعوب الاوروبية ، امتدادا متضاعفا لنشاطها ومؤسساتها وفلسفاتها ومصالحها - واضحت هذه الفكرة عنصرا فعالا من العناصر المكونة فى المجتمعات الغربية ، وشطورا محركا فى حياتها العامة ، قد انتقلت الى اوروبا الوسطى والى امريكا اللاتينية ، فى خلال القرن التاسع عشر ، ومن ثم الى الاقطار الاسلامية والى سائر انحاء اسيا ، وفى الوقت الحاضر الى افريقيا السمراء والسوداء مصطحبة معهــا ، فى امتزاج نفسى وعقائدى متلازم مع القومية الناجمة عنها ، النظريات الاشتراكية ، كنتيجة منطقية لهذا التطور الشامل الذى تناول الجماهير والاقوام فى كل صقع ومكان .

وكان لابد لهذا الانتشار من ردة فعل عميقة ، بدت مظاهرها فى كيفية تفهم الشعوب التى اعتنقت الديمقراطية لمعانيها ومضامينها ، اذ أن مفاهيم الديمقراطية قد تعقدت بقدر تطورها وانتشارها فى القرون الاخيرة من التاريخ المعاصر .

ومن المعلوم أن ما من فكرة فى العــلوم السياسية الحديثة قد اختلفت تعاريفها ، كالفكرة الديمقراطية ، هذه التعاريف التى تتبدل ولتوسع محتوياتها ، بتطور الكيانات الاجتماعية التى تنطبق عليها ، وابتكار النظريات اللائمة لتفسير هذه المحتويات وربطها بفلسفة جامعة ، لتكون متجاوبة مع الحاجات الاجتماعية الضاغطة المتفاقمة .

ان فكرة الديمقراطية قديمة كتعبيرها ، اذ أن بوادرها تعود الى الفلسفة اليونانية . وتقول هذه الفــكرة بمعناها الارسطوطالى المعروف ، بأن الديمقراطية انما هى فى مساهمة الطبقات الشعبية

ـ أى العاملة ـ فى انشاء الحكم وممارسته ، وذلك بجعلها شكلا من أشكال الحكم بجانب الملكية والارسطوقراطية أو الاوليغارشية .

وبهذا المعنى الدستورى الضيق ، قد بقيت الفكرة الديمقراطية محتفظة طيـلة القرون الوسطى ، فى مؤلفات آباء الكنيسة ورواد الفلسفة السكولاستيكية ، الى أن ظهرت الانبعاثات المتواليـة ، فى حياة أوروبا الغربية ، ابتداء من القرن الخامس ، ولربما الرابع عشر

ففى هذا العهد ، الذى حمل ما حمل من أسباب ازدياد شوكة أوروبا وحضارتها مع ما ادت اليه الصراعات العقـائدية الخصبة ، ارتدت الفكرة الديمقراطية صيغتها الكلاسكية ، التى اتسمت بهـا لغاية أواسط القرن التاسع عشر ، هذه الصيغة المتصفة باختـلاط الديمقراطيـة بالحرية ، بل باحلال الحرية كحق ذاتى ، محـل الديمقراطية كسلطان سياسي ، وتعريفها بأنها انطلاق فى سبيل تحرير حقوق الانسان الفردية ، الثائرة ، على القيود التى اعتقلتها ، بحكم اقطاعيات الماضى المتداعية .

وعلى هذا الشكل قد برزت الفكر السياسية ، عند ما اندلعت الثورات الغربية التى دشنت العهد المعاصر ، أى الثورات الانجليزية فى خلال القرن السابع عشر ، والثورة الامريكية فى القرن الثامن عشر ، وسلسلة الثورات الفرنسية التى بدات فى أواخر القرن الثامن عشر ، مع ما أعقبها من ثورات متشعبة فى سائر أنحـاء أوروبا فى القرن التاسع عشر .

وانتظمت عندئذ الفكرة الديمقراطية فى اطارها الدسـتورى المعروف ، فكانت ديمقراطية سليمة ، مبنيـة على الحرية وتحرير الحقوق الفردية ، ومقيدة بالتالى للسلطات الحكومية ، وذلك بضمانة دستور مكتوب صادر عن مجلس تأسيسى ينتخبه الشعب بأغلبية أصوات مواطنيه .

وفى ظل الديمقراطية الدستورية قد انطلقت القوى السياسية الاقتصادية فى الغرب فرافقت الراسمالية فى تاسيس الصناعات الضخمة وفتح الاسواق العالمية واجتياح الممالك البالية وانشاء الامبراطوريات الاستعمارية على أنقاضها فى أسيا وافريقيا .

وفى الوقت الذى كانت فيه الحريات الفردية تدفع الراسمالية الاوروبية الى غزو القارات الارضية ، كانت الشعوب الغربية تتفتح الى الحياة العامة ، وتتحسس بنمو قواها الاقتصادية الذاتيـة وتتطلب المزيد فى تحقيق حاجاتها الحياتية .

ونشبت عندئذ الازمات الاجتماعية التى بدات تشغل الاذهان وتفرض الحلول ، وظهرت معها النظريات الجديدة كالاشتراكية والماركسية ، التى تناولت مشاكل المجتمع والاقتصاد بالنقد والتمحيص ونبهت العقول ، من جهة العمال الخاضعين لمشيئة من يسيطر على سبل معاشهم الى ما تنطوى عليها الديمقراطية الدستورية من حقوق مبتورة والحريات الفردية من فراغ وانعدام .

ونشأت عندئذ تلك الحركة التى اتسمت بالديمقراطية الاجتماعية والاقتصادية ، هذا النوع الشامل من الديمقراطية التى لا يجعلها منحصرة بحق التصويت وتعميمه ، وانما باعطاء حقوق الافراد والطبقات محتويات اقتصادية واجتماعية ، بغية تحقيق مجتمع اعدل وحياة افضل .

وهكذا تشعبت عندئذ معانى الديمقراطية ، وتفرعت :

ـ الى ديمقراطية تحريرية « ليبرالية » قائمة على الاقرار بحقوق الفرد المختلفة ، فى الدين والفكر والتعبير ، فى العمل والاجتماع والانتقال ، وكل ذلك فى اطار الملكية الفردية التى توفر لها الضمانات النافذة .

وديمقراطية سياسية مستمدة من حق المواطن بالمساهمة فى تكوين الحكم ومراقبته ، متخذة اشكالا حكومية مختلفة ، كالبرلمانية والرئاسية ، وهى من النوع الذى يمت الى الديمقراطية التحريرية بصلة جوهرية .

ـ وديمقراطية اجتماعية ، تدفع الى تطوير الطبقات الدنيا وتحريرها ، ورفع مستواها ، لجعلها موجهة لمصيرها ومالكة ناحية اقتصادياتها ، سيدة فى سياستها وقادرة على توطيد الامن الاجتماعى فى دارها والسلام الدولى فى خارجها .

ـ واخيرا الى هذا النوع الجديد من الديمقراطيات السوفياتية والشعبية ، التى تهدف الى تحقيق الاشتراكية ، لتهيئة السبيل امام الشيوعية الصحيحة ، بفعل حزب واحد يتولى قيادة امورها ، بواسطة دكتاتورية بروليتارية ، لا ينضم اليه الا من كان اهلا بالثقة المجربة وامينا للمبادىء القويمة ، ومترسا على التقيد بالخطط الصلبة .

وهذه الاتجاهات المركبة ، والمتناقضة ، فى كثير من النواحى ، التى تتخلل فى الوقت الحاضر ، النظريات الديمقراطية الغربية ، قد بدات تتسرب الى البلاد العربية .

ولكن الديمقراطية الدستورية ، بمعناها الاصلي ، التي كانت الى حين قريب ، تروى المؤلفات الدستورية المعروفة ، أوصافها القانونية ، هي التي تقدمت فى البلاد العربية ، سائر النظريات السياسية ، ولا سيما القومية والاشتراكية .

ذلك أن الدول العربية الحديثة قد نشأت على أساس الديمقراطية الدستورية كما أن الدول العثمانية قبلها قد حاولت عبثا تطوير سلطاتها وتكييف مؤسساتها وفقا لمراميها .

والحق أن لهذا النوع من النظام السياسى تاريخا يعود عهده الى ما ينوف القرن الكامل ، وجرت حوادثه ، بضغط من الغرب فى العهد العثمانى ، فى طوره الاول ، وضد الغرب فى عهد الحركات الاستقلالية فى الطور الثانى ، الى أن وصل الى ما وصل اليه فى الوقت الحاضر ، من انحلال وتجديد .

وهذا ما يجعل دراسة الموضوع لازمة من جهتين على الاقل ، من جهة تاريخ انتشار الديمقراطية الدستورية ، فى الدولة العثمانية أولا ومن جهة تأسيسها فى الدول العربية ووضعها الحالى ثانيا .

اولا : فى الحركة الدستورية فى الدولة العثمانية

قد يبدو للمطالع أن بذورا للديمقراطية العصرية كانت كامنة فى التقاليد والاذهان منحدرة عما أوجده الاسلام من مبادىء انسانية ونظريات سياسية ، بانت بأروع مظاهرها فى عهد الرسول وصحبه الاولين ، فاستمد منها الفقهاء مادتهم الغزيرة فى استخراجهم منها الاحكام الشرعية وتصنيفها للقواعد الفقهية .

الا ان نتيجة الامعان المجرد فى تاريخ الدول الاسلامية ، لا يوضح ان الصلة كانت مستمرة بين التعاليم والوقائع ، لان الحكم بعد الخلفاء الراشدين قد استحال الى ملكية أعجمية ، اتبعت فى أساليبها عادات الدول السالفة واستوحت اهدافها من مطامع الدنيا وأقوارها .

وبالفعل فان معظم الدول التى تعاقبت عبر التاريخ لم تكن فى حكمها دولا ديمقراطية ولم يكن للمجتمعات التى خضعت لها ، اية مساهمة فى تكوين سلطاتها وتوجيه أعمالها ، وما كانت الحريات التى يتمتع بها الافراد ، من مسلمين وأهل ذمة ، سوى حريات محض مدنية ، كحرية الدين والمعتقد وحرية العمل والتجارة ، وهى لاتتصل بالسياسة واحكامها ، ولا سيما وأن هذه الذكريات لأمجاد غابرة

كانت انتشرت في القرن التاسع عشر ، عند ما لاحت في آفاق البلاد العربية ، بوادر حضارة الغرب وغمرت منتجاته الصناعية أسواقها الفارغة ، وتسللت الى عقول الاهلين فيها اتجاهاته الفكرية .

ولذلك لا يسعنا الا الاقرار بأن الديمقراطية الغربية قد غرست جذورها في أوساط لم تكن مستعدة لتقبلها .

ومن الاطلاع على الحقائق التاريخية ، يتبين ان الاشكال التي ارتدتها الديمقراطية في الدولة العثمانية ، كانت وليدة تدخلات الدول الغربية ومن متطلبات سياستها التوسعية .

ذلك أن الدولة العثمانية قد اضطرت الى ان تدخل اصلاحات في أجهزتها القديمة ، والى أن تطور ادارتها العامة ، وان تقر بالحريات الفردية ، لانقاذ وحدتها وصيانة استقلالها ، من الاخطار التى بدأت تحدق بها من الداخل والخارج ، في القرن التاسع عشر .

ومن الممكن تلخيص هذا التطور الذى تناول تاريخ الدولة العثمانية لحين زوالها ، بثلاثة أدوار رئيسية ، يتميز كل منها من الذى سبق بقوة انصياعه لفكر الغرب ومؤسساته ، وهي :

أولا : مرحلة « التنظيمات » ، أى الاصلاحات الادارية (١٨٠٨ ــ ١٨٧٦) .

ثانيا : مرحلة صدور الدستور الاول في الاسلام (١٨٧٦ ــ ١٩٠٨)

ثالثا : مرحلة الانقلاب الدستورى الاول (١٩٠٨ ــ ١٩٠٩) واضمحلال الدول العثمانية (١٩١٨) .

أولا : عهد « التنظيمات (١٨٠٨ ــ ١٨٧٦) :

وكانت هذه المرحلة نتيجة الشعور الذى انتاب رجال الدولة العثمانية ، عند ما اخذت أوروبا بغزو بلاد الاسلام ، بتجارتها وأوساليتها وفكرها ، بأنه لابد لهذه الدولة الشرقية القديمة من تطوير أجهزتها الادارية وتجديد حياتها السياسية ، وفقا للمناهج الغربية وفلسفتها ، لكي تحول دون الانهيار الذى كان يهددها في داخلها ، من جراء الانتفاضات القومية في اول عهدها ، ومن خارجها بتدخلات أوروبا المتواصلة في الشئون العثمانية .

وهذه الحقبة من الزمن التى بدأت في أوائل القرن التاسع عشر قد انتهت في ١٩١٨ ، باضمحلال الدولة العثمانية ، على اثر انكسار حليفتها ألمانيا والنمسا ، نتيجة الحرب العالمية الاولى .

١ ــ وأول تلك المحاولات في اصلاح الدولة وادخال «التنظيمات» الجديدة عليها ، كما كانوا يصفونها ، قد حدثت في عهد السلطان

سليم الثالث ، غير أن ثورة الانكشارية التى لقى حتفه فيها عام ١٨٠٧ قد جمدت هذه الحركة فى مهدها .

واقتنع خلفه السلطان محمود الثانى — الذى كان من أشد سلاطين بنى عثمان ، تمشيا من مقتضيات الزمن — بما باتت تؤلفه هذه الشرذمة المخيفة من الجنود من خطر على مشاريع الاصلاح بعد أن لعبت دورها الحاسم فى بناء العظمة العثمانية فى الماضى ، وسرعان ما قضى عليها قضاء مبرما ، بتقتيل أفرادها وتشريد فلولها .

عندئذ قد اتسع المجال أمامه للمباشرة بالاصلاحات المنوية فى الجيش والنواحى العامة من المجتمع الاسلامى وعاداته .

غير أن سياسته الاجتماعية لم تنفذ الى الجذور ، بل واكتفت بتبديل مظاهر العادات كاحتذاء الطربوش بدل العمامة ، وقص اللحية ، واعفاء العلماء والوزراء من السجود أمامه الى ما هنالك من العادات الشرقية البالية التى تمكن من الغائها .

وما يسترعى الانتباه أنه لم يجرؤ على الغاء الفوارق فى اللباس التى كان أهل الذمة يتميزون بها ، وقد لبثوا مكرهين فى كثير من الامكنة المختلفة ، على استعمال الوان فى البستهم يعود أصلها الى قديم الزمن .

ولكن فى الوقت الذى كان السلطان منهمكا فيه بادخال الاصلاح الى الدولة ، قد شن عليه واليه فى مصر ، محمد على باشا ، حروبه المعروفة ، الاولى فى ١٨٣٢ التى انتهت بمعاهدة كوتاهية فى السنة التالية والثانية فى ١٨٣٩ التى ما أوقف فيها ، زحف ابراهيم باشا نحو الاستانة والمضايق الغربية الا بريطانيا بمؤازرة سائر الدول الكبرى ، باستثناء فرنسا حليفة مصر فى هذا الوقت .

فتسرب الشك ، بل اليأس ، عندئذ فى تركيا وغير تركيا من بلاد الاسلام والعرب ، الى رجال السياسة ، من أن تستطيع الدولة العلية بأساليبها الخاصة ، مقاومة تلك التيارات الداخلية التى كانت تتجاذب أركان البنيان العثمانى من أطرافه المختلفة ، بدون أن تساندها بذلك مساعدة خارجية .

وقد برز بين رجال الدولة رجل ، هو رشيد باشا ، الذى التحق بالديوان السلطانى وأمسى بعدحين وزيرا ، وكان من أشد السياسيين تحمسا للتنظيمات ، واقتناعا بضرورتها ، فى عمليات انقاذ الدولة من الزوال . وكان متيقنا بان السبيل الوحيد لاحياءها وابعاد التفسخ

عنها ، انما كان باتباع خطورات أوروبا فى ميادين حياتها كافة وبدون استثناء وحتى فيما يبدو مخالفا منها للتقاليد الموروثة ، وذلك لقطع الطريق على سياسة أوروبا بالتدخل الدائم فى شـؤون الدولة ، ولا سيما بما يتعلق بمشكلة أهل الذمة ، التى كانت تجرى هذه التدخلات من أجلهم وبحجة حمـايتهم ، وخصـوصا فى الولايات البلقانية الثائرة .

ولكن هذه السياسة توقفت لمدة قصيرة ، بوفاة السلطان محمود الثانى ، سنة ١٨٣٩ ، وقد نقل الرواة عن لسانه ، عبـارة كانت كالوصية لخلفائه ، فى سياستهم نحو أهل الذمة ، وذلك بقوله :

« أريد من الان وصاعدا أن لا أميز المسـلمين الا فى جامعهم ، والنصارى فى كنيستهم ، واليهود فى كنيسهم » .

وفى هذا القول لخليفة المسلمين ، الدلالة الكبرى على أن تطورا عميقا قد بدأ يفعل فعله فى عقليـة الدولة ، اذ أن فكرة الدولة العصرية ، الدستورية ، كانت كامنة فى هذا التصريح التاريخى .

٢ ـ وفى حفلة مبايعته ، قد أدلى خلفه السلطان عبـد المجيد بتصريح ، وعد فيه بأنه ينصرف فى عهده الى العمل لسعادة رعاياه ، مسلمين كانوا أو من أهل الذمة ، وكان من أولى أعماله أن أعاد الى الديوان رشيد باشا ، الذى استمر متابعا سياسة التنظيمات بقوة متزايدة .

ولكن سرعان ما اندلعت الحرب الثانيـة بين الدولة وواليها فى مصر محمد على .

وكان لابد للسلطان فى هذا الظرف الدقيـق ، من الاقدام على عمل ذى اثر فعال، ليعيد الطمانينة الى الناس ، ولاسيما الى النصارى فى البلقان والاناضول وسوريا ولبنان والعراق وحتى الى أهل مصر من مسلمين واقباط الرازحين تحت حكم محمد على .

ففى ٣ تشرين الثانى سنة ١٨٣٩ ، وفى حشد من كبار الدولة وعلماء المسلمين ورؤسـاء الطوائف المسيحية واليهودية ، قد أمر السلطان الصدر الاعظم بتلاوة تصريح كان أعده .

واذا ما تمعنا به اليوم ، نجد أن هذا التصريح ـ المعروف باسم خط هومايون كول هانة اى الادارة السنية الصادرة عنه فى قصر كول هانة ـ الذى كان له دوى عميق فى المملكة واثر بعيد فى تاريخها السياسى والدستورى ، أن هـذا التصريح يناهز فى اهميته اعلان حقوق الانسان والمواطن فى ابان الثورة الفرنسية .. ولا شك أن هذا

النص الخطير كان بمثابة الشرعة الاولى لحقوق الافراد وحرياتهم ، على اختلاف مواهبهم ونحلهم ، بدون تمييز بينهم فى الدين والجنس واللغة ، وبدون تفريق بين مسلم وغير مسلم .

والحق أن هذه الشرعة قد أنهت عهدا طويلا كانت الدولة فيه دولة اسلامية ، بمعناها الشرعى ، لتفتح عهدا جديدا فى الاسلام ، هو عهد الدولة العصرية ، التى سرعان ما تحولت الى دولة دستورية ، بحكم انتهاجها هذا السبيل .

هذا وقد استهل السلطان خطابه ، بتصريح فيه من المعنى مايدل على هذا الاتجاه ، وذلك بقوله :

« هذه المؤسسات التى يقتضي انشائها فانما يجب اســـتادها الى ثلاث قواعد وهى : أولا الضمانات التى ستؤمن رعايانا ، بشكل ثابت ، على حياتهم وشرفهم وأموالهم ، وثانيا طريقة منظمة لفرض الضرائب وجبايتها ، وثالثا طريقة منظمة لتجنيد الافراد وتحـديد مدة خدمتهم » .

وقد تحرر هذا النص بشكل خطاب موجه الى الصدر الاعظم ، نعبارات التعظيم والتبجيل والتشديد ، وبعد أن طلب بأ ن يعتنى ، عناية فائقة ، بتنفيذ أوامره ، قد ختم السلطان كلامه بالتهـــديد والوعيد ، اذ يقول :

« وقد لفظت اللعنة السماوية على من يتجرأ على الاخلال بأحكام هذا الخط » .

وبالرغم من أن هذه الشرعة لم تكن متضمنة سوى تلك العقوبة المعنوية ، فان أثرها كان بليغا فى تاريخ الفكرة الدستورية فى الاسلام باعتبار انها تؤلف أقدم نص رسمى نجده فى التاريخ جاء فيه اعلان صدر عن أعظم دولة اسلامية ، بقبولها الصريح بمبـــادىء الدولة العصرية الدستورية .

٣ـ ولكن الخطر قد زال بعد أن فرضت أوروبا على محمد على صلحا مع السلطان ، بموجب معاهدة لندن المعقودة فى ١٥ يوليـو تموز ١٨٤٠ .

وهكذا عادت الدولة العثمانية الى سابق عهـدها ، من سلطان مطلق وتميز بين رعاياها المسلمين وغير المسلمين ، بحاجب من الاحكام الشرعية والقانونية فى جميع ميادين الحكم والادارة ، لا يجمع أجزاء الدولة المبعثرة بطوائفها المختلفة فى الدين والجنس واللغة ، سوى موة جيشها ورضى الغرب بابقاء الرجل المريض قائما ، وذلك بالرغم

من القوانين الجديدة التي توصل لرشيد باشا الى اصدارها في نواح هامة من أجهزة الدولة بين سنة ١٨٤٠ و ١٨٥٠ .

على أن الفرصة قد أتيحت لاوروبا مرة أخرى ، للضغط على الباب العالي ، وحمله على السير مجددا نحو الاصـــلاح والتطور ، وذلك عند ما اعلنت روسيا الحرب على السلطان ، في مارس « اذار » سنة ١٨٥٤ ، نتيجة لاصطدام مطامع الدول فيما بينها ، واضطرت انجلترا وفرنسا والنمسا والسافوا ، الى تعبئة جيوشها وخوض الحرب ضد روسيا ، لانقاذ حليفتها تركيا ، من الزحف الروسي .

وفي معاهدة الصلح المعقودة في باريس في ٣٠ اذار ١٨٥٦ ، بين الدول المتحالفة والامبراطورية الروسية ، قد برزت فيها ، بصورة خاصة ، المادة ٧ ، التي اقرت بموجبها الدول الاوروبية للمرة الاولى في تاريخ القانون الدولي ، بأن الدولة العثمانية قد أصبحت عضوا في جماعة الدول الخاضعة للقانون الدولي وذلك بما نصه :

« ان للباب العـــالي الحق بأن يساهم بفوائد القانون العـــام (الدولي) والائتلاف الاوروبي Concert Européen وأن أصحاب الجلالة قد تعهدوا ، كل من جانبه ، بأن يحترم استقلال الامبراطورية العثمانية وسلامة أراضيها ، وأن يضمنوا بالاشتراك بينهم ، تنفيـــذ هذا التعهد بدقة ، وهم يعتبرون بالتالي كل عمل يمس به ، مسألة تتعلق بالصالح العام » .

ولقاء هذه الضمانة لكيانها ، قد اضطرت الدولة العثمانيـــة الى تقديم البرهان على نواياها في اصـــلاح ادارتها وتحـرير رعاياها المسيحيين من القيود ، وذلك في اعلان جديد على نمط شرعة كل هانة السابق .

وهذا الاعلان انما كان في الخط الهمايوني الصادر عن السلطان عبد المجيد ، في ١٨ فبراير « شباط » سنة ١٨٥٦ ، الذي تضمن تحديد حقوق الطوائف المسيحية ، تحديدا مفصلا .

ولم يكن هذا الخط ذلك القـــانون التقدمي كما وصفه عندئذ معاصروه في الغرب والشرق ، لانه بنتيجته قد تجمدت الاوضـــاع الطائفية القائمة ، اذ انه اقر لكل طائفة ، بحقها بحياة طائفية مستقلة تحت حكم الدولة العثمانية ، وجعل من قوانينها الطائفية وتقاليدها الموروثة ، قوانين نافذة ، اسوة بسائر قوانين الدولة ومن جراء هذا التجميد قد توقفت عجلة التحول في الدولة نحـو الدولة العصرية ولربما حركة التقارب بين المسلمين وغير المسلمين ، وعلى الاخص ،

بين العرب الذين يمتون الى أصل واحد ولغة مشتركة .

٤ ــ وبعد قليل تجددت الاضطرابات في جبل لبنان ، بعد أن نشبت أولا وثانيا ، ابتداء من سنة ١٩٤٥ ، وانقلبت الى فتن دامية كانت أسبابها اقتصادية اقطاعيـــة ، فذهب ضحيتها عدد كبير من نصارى الموارنة ، في الجبل وسائر الطوائف المسيحية في دمشق ، مما دفع الدول الغربية الى التدخل بعنف ، وفرنسا الى ارسال حملة عسكرية الى لبنان .

وقد انبثق عن تلك الحوادث ، نظام جبل لبنان في ١٨٦١ ــ ١٨٦٤ ، هذا النظام الذي جعله يتمتع بادارة ذاتية في ظل السيادة العثمانية ، وتحت رعاية الدول الغربية ، الممثلة بلجنة عليا مؤلفة من سفرائها في القسطنطينية .

وللمرة الاولى في الدولة العثمانية ، وفي بقعة جبلية من أراضيها ، قد باتت الادارة خاضعة الى رقابة مقيدة بمعناها الدستوري .

وهذا النظام الذي دام حتى تشرين الثاني سنة ١٩١٤ ، اذ ان الحكومة التركية قد الغته عندئذ بقرار منفرد ، بموافقة حليفتها ألمانيا والنمسا ، قد جعل من جبل لبنان ، طيلة هذه المدة ، مأمنـا كان يلجأ اليه كل ناشد للحرية ، على اختلاف مظاهرها ، وانقطع تاريخ لبنان منذ ذلك الحين ، عن اشغال سياسة الغرب ، كما كان عليـه قبلا ، وبالرغم من أن هذا النظام قد دفع باللبنانيين ، بسبب حصرهم في حدود ضيقة وامكانات ضئيلة ، الى الهجرة نحو وادي النيل والعالم الجديد بدلا من التوطن في سائر انحاء المملكة العثمانية ولا سيما في الاقطار العربية ، التي بدأت ترزح بعد قليل ، تحت حكم السلطان عبد الحميد الثاني ، الذي اتصف بسياسته الخاصة بقمـــع الحريات واتباع الارهابية .

* * *

ثانيا : الدستور الاول في الاسلام (١٨٧٦ ــ ١٩٠٨) :

وقد بدأ عهد السلطان عبدالحميد الثاني بسلسلة من الاضطرابات في بلاد البلقان الثائرة على الحكم العثماني ، فكانت الجيوش التركية تجتاح المدن والقرى وتعمل فيها قتلا وتخريبا ، مما اثار الراي العام في أوروبا ودفع بقيصر روسيا الى انتهاز الفرصة لتهديد الاستانة والاستيلاء على مضايقها ، تحقيقا لحلمها القـــديم بالتوصـل الى البحار الدافئة .

وقد شعر السلطان بالخطر الجسيم الذى أحدق هذه المرة أيضا بالدولة ، ولتهدئة الخواطر الثائرة فى الغرب ، قد وجهت الوزارة الخارجية ، فى ١٢ أكتوبر « تشرين الاول » ١٨٧٦ ، الى السفارات الاجنبية لدى الباب العالى ، مذكرة أعلنت فيها عزم السلطان على اصدار دستور عصرى ، يتضمن انشاء مجلس نيابى ، يقوم بمهمة السلطة التشريعية فى الدولة ويراقب أعمال السلطة التنفيذية .

الا أن هذه المبادرة الحاسمة من السلطة ، لم توقف روسيا فى طريق مقصدها ، باعلانها الحرب على تركيا واجتياز جيوشها الجنود العثمانية ، من جهتى الدانوب والقوقاز .

فتخوفت انجلترا من نتائج هذه الحرب على مصير تركيا ، وخشيت احتلال روسيا لاستانبول والمضايق ، فدعت عندئذ الى عقد مؤتمر فى العاصمة التركية لاتخاذ التدابير اللازمة .

وفى اليوم الذى انعقد فيه هذا المؤتمر ، فى ١١ ديسمبر « كانون الاول » ١٩٧٦ وعلى صوت المدافع : ابتهاجا بالحدث العظيم ، قد اعلن مدحت باشا الذى أسند السلطان الحكم اليه قبل أيام ، الدستور الجديد ، الذى جاء الوعد به فى مذكرة أكتوبر السابقة .

ولم يتوان مدحت باشا عن ابلاغ المؤتمر صورة رسمية من الدستور ، وقد وصفته مذكرة حكومة الباب العالى اليه ، بأنه حدث سيبقى ذكره منقوشا الى الابد فى تاريخ الامبراطورية العثمانية ، وان المؤسسات الجديدة التى تضمنها ، سيكون من شأنها ان تؤسس عهد الحرية والعدل والمساواة ، أى انتصار الحضارة فيها ، « وقد اضافت المذكرة على هذه الوعود ، بأن الدستور لم يكن وعدا نظريا بل عملا فعليا ورسميا قد أصبح ملك العثمانيين كافة » .

ولا شك أن صدور هذا الدستور قد أحدث انقلابا فكريا جذريا فى تاريخ الاسلام وتطور قانونه العام ، وهو الدستور الاول من نوعه ، الذى صدر فى دولة اسلامية ، مستوحيا أحكامه وناقلا مؤسساته عن الحضارة الغربية .

وهذا الدستور ، الذى تم نشره رسميا فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٧٦ ، قد أوجد قيودا هامة للسلطان المطلق الذى كان صاحبه يتمتع به منذ قرون . والحق أنه حول السلطنة من حكمها المطلق المستبد ، الى ملكية دستورية ودولة برلمانية . فقام بجانب السلطان مجلس وزراء متضامن بأعضائه ، مسؤول بكامله أمام برلمان ، يتألف من مجلس أعيان « شيوخ » ومجلس مبعوثان « نواب » وقد اقر

الدستور للعثمانيين كافة ، على اختلاف اديانهم واجناسهم ولغاتهم ، الحريات العامة والحقوق الفردية ، ولقضاء الاستقلال والسلامة ، وللشعب التعليم الابتدائي والالزامى .

الا أن الدستور قد أبقى ــ وهذا ما لم يكن بوسعه تعديله فى دولة تضم أكثرية ساحقة من المسلمين ويرى فيها المسلمون فى العالم درعهم الاخير ــ فانه قد ابقى الاسلام دينا رسميا للدولة .

غير أن اعلان الدستور لم يحل دون وصول جيوش روسيا ، فى السنة التالية الى مداخل استانبول لفرضها على تركيا معاهدة سان اسطفانو الكاسرة ، ولولا انجلترا ــ التى استوفت عندئذ ثمن مساعدتها باستيلائها على جزيرة قبرص ــ ومساهمة بسمارك ، الذى لعب دور « الوسيط الشريف » L'honnête Courtier كما قيل عنـــه ، فى مؤتمر برلين ، المنعقـد فى سنة ١٨٧٨ ، لقضت روسيا على تركيا وعجلت فى ازالتها ، منذ هذا التاريخ .

ولكن فى هـــذا العهـد الذى اشـتد تدخل الدول الغربيـة فى الشئون التركية بحجة حماية النصارى والمحافظة على مصـــالح الشركات والجاليات والارساليات الاجنبية ، واخذت السيادة التركية فى البلقان تتقلص وتنفصل عنها مقاطعات واسعة ، لتتحول الى دول جديدة .

وهكذا بدا مؤتمر برلين للعثمانيين ، ضربة قاسية لسـياسة التنظيمات فى تركيا الحديثة وخيبة مريرة لانصار هــذه السياسة وآمالهم ، وما لبث السلطان عبد الحميد أن انتهز هذه الفرصـــة ، ليقوم بانتهاج سياسة رجعية للقضاء على الحياة الدستورية والنظام البرلمانى ، بل على الفكر الاوروبيــة عامة ، على اختـــلاف انواعها ، متخذة شكل « الاسلامية التوسعية » Panislamisme كما وصفها الاوروبيون عنـــدئذ ، ومتصفة بالرجوع الى الاحكام الشرعية فى الحكم والسياسة وبالدفاع عن الاسلام وشعوبه فى العالم وبتغذية الروح الاسلامية لجعلها مسيطرة على الجماعات القائمة ، بدلاً من الشعور القومى الذى كان يرى فيه السلطان العدو الاكبر للامبراطورية العثمانية ، المؤلفة من شعوب تفترق فى قومياتها وتتنافر فى عناصرها وتتباعد فى لغاتها .

وعمد السلطان فى ١٨٧٨ ، بعد سنتين من صدور الدستور ، الى تعليقه الى اجل غير مسمى ، واغلاق البرلمان واعادة اعضائه الى بلادهم ، ولم تقف هذه الردة عند حد الدستور والبرلمان ، فامتدت

الى اضطهاد رجال السياسة المعروفين بمظاهرتهم الحركة الدستورية أمثال مدحت باشا الذى كان العامل الاكبر على وضـــع الدستور واصداره ، وقد نفـاه السلطان الى الحجاز ، حيث ذهب ضحية مكيدة دبرها السلطان بنفسه .

ب - واشتعلت عندئذ الثورات الداخلية وازدادت مطالب الشعوب الغير اسلامية ، حدة واتساعا ، كثـــورة جزيرة الاقريطش ومذابح ارمينيا ، وهى من مظاهر تلك السياسة التى حاول السلطان اتباعها لتوطيد ملكه وتجنب الانهيار الذى كان يهدد كيانه ، واقترنت هذه السياسة بطغيان شـــديد لم يتحمل وطأته الاحرار ، الذين كانوا ينشدون الحرية والاستقلال فى الاقطار العربية أمثال عبـــد الرحمن الكواكبي الذى كان أول من أيقظ العرب ، بصيحاته المدوية ، بعد أن لجأ الى وادى النيل ونشر هناك قصيدته الشهيرة التى ناشـــدهم فيها ، بأن يستيقظوا من سباتهم العميق ، ويوحـــدوا صـــفوفهم ، مسلمين ونصارى ، ويتذكروا امجادهم وتراثهم التليد ، لكي يحيوا أمة عربية ويرفعوا لوائها عاليا بين الامم العصرية .

ولكن التطور كان أشد أثرا من الرجعية ، والفكرة الدستورية انفذ تغلغلا فى النفوس من التقاليد القديمة ، وما لبث أن أصـــبح الدستور فى أوائل القرن العشرين ، المقصد الذى باتت تصبو الى تحقيقه الاحزاب السياسية .

***

ثالثا : الانقلاب الدستورى الاول فى الاسلام (١٨٠٨ - ١٨٠٩) واضمحلال الدولة العثمانية (١٩١٨)

وبرز ، بين تلك الاحزاب ، حزب الاتحاد والترقي ، الذي تولى قيادة الحركة ، ومن ثم تدبير الانقلاب ضد عبد الحميد ، وذلك على مرحلتين : الاولى فى خريف سنة ١٩٠٨ عنـــدما زحف الجيش من سالونيك بقيادة ضباط ينتمون الى هذا الحزب فاكره السلطان على اعادة الدستور الذى ظل معلقا منذ سنة ١٨٧٨ والثانية فى نيسان سنة ١٩٠٩ ، عند ما قام السلطان بمحاولة قمـــع الحركة الدستورية بمعاونة بعض العناصر الرجعية ، فاضطر الحزب الى خلعه وابداله بالسلطان محمد رشاد .

وبعد أن أجرى فيه بعض التعديلات ، قد صدر الدستور المجدد فى ١١ آب سنة ١٩٠٩ .

وما يقتضي الاشارة اليه هو ان في الوقت الذي تم خلع السلطان عبد الحميد ، كانت دولة اسلامية اخرى قد وصلت الى دستورها الحديث . ففي ايران (أو بلاد العجم كما كان يقال في ذلك الحين) ، وقد أضطر الشاه ، بضغط اضراب عام شمل العاصمة طهران وبعض الاقاليم الاخرى ، الى اصدار قانونين تأسيسيين ، في ٦ أغسطس (آب) و ٣٠ دسمبر (كانون الاول) سنة ١٩٠٨ عقبهما نص « متمم لقانون الدستور » في ٨ اكتوبر سنة ١٩٠٧ ، وقد تألف من هذه القوانين الثلاثة الدستور الايراني ، الذي ما زال نافذا الى وقتنا هذا

أما في الدولة العثمانية ، فقد كان الدستور فاتحة عهد جديد في الحياة العامة ، ولكن بعض الدول الغربية قد وجدت في المشاكل الداخلية التي اصطدمت بها سياسة الحكومة التركية ، فرصة لتشجيع الحركات الانفصالية في الانحاء الاوروبية من الدولة ، فضمت في سنة ١٩٠٩ ، الى امبراطوريتها ، ولا يتي البوسنيا والارزكوفين ، اللتين بقيتا تحتلهما منذ مؤتمر برلين في ١٨٧٨ ، وهاجمت ايطاليا في سنة ١٩١١ ، طرابلس الغرب ، بدون سابق انذار أو اعلان حرب ، هذا القطر العربي الذي فقدته الدولة العثمانية بنتيجة هذه الحرب ، واشتعلت في سنة ١٩١٢ ، الحروب البلقانية التي أسفر عنها ضم بقايا الاراضي العثمانية في أوروبا ، الى بلغاريا ورومانيا وصربيا واليونان .

وفي هذا الجو المتلبد ، الذي ذر فيه نذير الانهيار ، قد وجد الحزب الحاكم نفسه مضطرا الى ان ينحرف عن سياسة تركيا التقليدية القائمة على الصداقة مع انكلترا ، لمسايرة المانيا والانضمام بعد قليل ، الى الحلف المثلث ، الذي كان منعقدا بين المانيا والنمسا وايطاليا ، كما أنه جنح الى اتباع سياسة التتريك في البلاد العربية ، في الوقت الذي كانت تخالجها بوادر القومية العربية في جميع انحائها عن طريق نخبة من رجال القلم والسياسة ، في الاستانة ودمشق وبيروت والقاهرة ، وهي السياسة المعروفة بالطورانية التي فقدت تركيا ولاء العرب القديم ، ودفعتهم الى الاتجاه نحو الانفصال عن الدولة العثمانية .

وتوالت الاحداث ووقعت الحرب العالمية الاولى ، فاصطفت تركيا بجانب الامبراطوريتين الوسطتين ، وقبل أن تتخلى عنهما ايطاليا نهائيا ، ضد الدولتين الغربيتين فرنسا وانجلترا ، وضد روسيا عدوة الاتراك الارثية .

فكان الانهيار والزوال فى اكتوبر سنة ١٩١٨ ، عند ما اضطرت تركيا الى قبول الهدنة فى مودروس ، ومعاهدة سيفر فى اغسطس « آب » ١٩٢٠ ، التي وزعت أراضي بنى عثمان على الدول الظافرة فكان بموجبها من نصيب ايطاليا جهات اضاليا من الاناضول ومن حصة اليونان القسم الاكبر من الولايات الغربية الشمالية ، وخضعت البلاد العربية الى انتدابات انجلترا وفرنسا بعد أن انفصلت عنها الجزيرة وسائر الاقطار العربية .

فقامت عندئذ ثورة مصطفى كمال ــ كمال أتاتورك ــ فكانت المعجزة الاولى من معجزات الوطنية الصادقة والبطولة الشعبية ، وانتهت بانتصارات ساحقة توصلت اليها تركيـــا الجديدة ، على اليونان والدول الغربية ــ بمساعدة الاتحاد السوفياتي وقتئذ ــ وكانت بعد حين المعجزة الثانية ، فى تسلط التقـــدمية العلمانية على الرجعية القديمة .

فبدأ عندئذ عهد جديد ، لتركيا والبلاد العربية ، فى القوميـــة والتجديد ، فكان فى كل منها عهداً دستورياً عصرياً ، بمعناه الغربى الصحيح ، تجلت فيه الاتجاهات الديمقراطية فوجدت فيه الحركات القومية سبيلا الى تحقيق مطالبها فى السيادة والاستقلال .

ثانيا : فى تاسيس الديمقراطية الدستورية وتطورها فى الدول العربية

لقد نشأت الدول العربية المعاصرة ، على مرحلتين رئيسيتين ، الدول العربية فى الشرق عقب الحرب الاولى من جهـــة ، والدول العربية فى المغرب بعد الحرب الثانية ، من جهة أخرى .

ففى المرحلة الاولى ، قد استقرت دوليـــا الدولة المصرية التى ظهرت الى الوجود منذ عهد محمد على ، ولا سيما بعـــد أن توطد وجودها بمعاهدة لندن المعقودة فى ١٨٤٠ بين الدولة العثمانيـــة والدول الغربية .

فى حين أن الدول العربية الاخرى ، لم تظهر دوليا الى الوجود ، الا اثر الحرب الاولى ، وبظل الانتدابات والمعاهدات الغربية .

أما دول المغرب وافريقيا ، فمنها من تكون حديثا كالمملكة المتحدة المستقلة التى سنت دستوراً لها فى ٧ أكتـــوبر ١٩٥١ ، والسودان الذى وقع دستوره فى أول يناير ١٩٥٦ وموريتانيا منذ زمن قريب

وهي عضو في الجامعة الفرنسية ، ومنها من استعاد سيادة كانت مغلوبة على أمرها ، كالملكة المغربية ، وهي بدون دستور حتى الان ، والجمهورية التونسية التي صدرت دستورها في أول حزيران سنة ١٩٥٩ ، بعد زوال آثار الحماية عنهما .

وما بالامكان ملاحظتـــه بخصوص كل من هاتين الفئتين من الدول العربيـــة أن الحركة الدستورية في الاولى ، قد ارتدت طابع المطالبة بالاستقلال ، أكثر منها بالحريات الديمقراطيـة بمعنـاها المعروف ، بينما جاء الدستور في الاخرى مكرسا لاستقلال نالتـه كل من تلك الدول ، بضغط من الشعب في الداخل ومؤازرة الظروف الدولية في الخارج .

(أ) الحركة الدستورية في الدول العربية في شرق البحر المتوسط :

١ ــ لقد ابتدأ بعد حرب ١٩١٤ ــ ١٩١٨ عهد جديد في الشرق الاوسط ، اتصف بظهور الانظمة الدستورية الحديثـة ، في الدول العربية التي تأسست على أنقاض الامبراطورية العثمانية .

وكان لابد للسوابق الدستورية التي مرت على الدولة العثمانية ، والنظريات الديمقراطية التي تسربت من أوروبا الى البلاد العربية ، من أن تفعل فعلها في تهيئة الافكار لاعتناق المبــادىء الدستورية الغربية ، في الحياة العامة العربية .

ومن العوامل التي ساهمت في هذا التقبل في الاذهان ، كانت على الاخص التصريحات والوعود التي أغدقهـا الحلفاء ، من انجليز وفرنسيين وأمريكيين ، في خلال الحرب الاولى ــ ولا سيما بموجب اتفاقات الشريف حسين مع سير هانري مك ماهون في ١٩١٥ ــ ١٩١٦ ــ ، بالاعتراف للشعوب العربيـة بحق تقرير مصيـرها والاستقلال في بلادها وتحقيق الوحـدة بين أجزائها ــ هذه الوعود والتصريحات التي كانت مقترنة ، في الوقت نفسه ، بوعد بلفـور الصادر في ٢ تشرين الثاني ١٩١٧ ، بدون أن يتنبه العرب عندئذ الى ما كان يخفي في طياته من نتائج خطيرة .

الا أن سياسة الحلفاء بعد ظفرهم ، التي آلت الى تقسيم البلاد العربية وتوزيعها بين الانتدابين الفرنسي والبريطاني ، مع اخضاع فلسطين الى مطامع الصهيونية العالمية ، وكل ذلك تنفيذا للاتفاقات السرية بين الحلفاء ، ولا سيما معاهدة سايكس ــ بيكو ، المعقودة بين فرنسا وبريطانيا في ١٩١٥ ــ ١٩١٦ ، قد كانت خيبة المُمِضَّة لآمال العرب وأمانيهم ، والسبب الاول بضياع فلسطين وتأخير العرب

في استقلالهم وتطورهم نحو الوحدة ، بعد أن تم انشـــاء دولهم المختلفة ، على الاسس ذاتها التي رسمها لهم الحلفاء في معاهداتهم السالفة .

وقد اخذت هذه الدول ، التي لم تزل قائمة باشكالها الحاضرة ، دساتيرها وانظمتها البرلمانيـة من الغرب ، بدون اى تردد ، وهكذا عبرت الشعوب العربية عندئذ عما كان يخالج فئاتها الحاكمة والمثقفة من الرغبة بالتقدم في مضمار الحضارة الحديثة والحياة الدستورية على مثال الدول الغربية .

٢ ـ وأول بادرة من هذا النوع قد ظهرت في سوريا ، في عهـد المغفور له الملك فيصل الكبير ، عندما التأم في دمشق ، اثر انتخابات عامة ، « المؤتمر السورى » الذى أعلن استقلال سوريا ، في ٨ اذار سنة ١٩٢٠ ، وقرر في ٣ تموز ، تنصيب الامير فيصـــل ملكا على سوريا العربية ، على أساس دســـتور برلماني وصفه بالقـــانون الاساسي .

وهذا الدستور الذى كان أول دستور ظهر في دولة عربيـة ، بعد الحرب الاولى ، قد تضمن ١٤٨ مادة ، تنظم بموجبها وضـــع الملكية في سوريا مع تحديد صلاحيتها ، وحقوق الافراد والجماعات ، على أساس الحرية والمساواة أمام القانون على اختـــلاف اديانهم وعناصرهم مع تعداد هذه الحقوق ، كحرية المعتقد وحرية الصحافة والتعليم وحرية الاجتماع وانشاء الجمعيات الخ . وقد اناط الدستور بالسلطة التشريعية الى مؤتمر يتألف من مجلسين ، مجلس للنواب ينبثق عن الانتخاب الشعبي ، ومجلس للشـــيوخ ينتخب المجلس النيابي قسما من اعضائه ويعين الملك القسم الاخر منه .

أما السلطة التنفيذية فتمارسها حكومة مسـئولة أمام المجلس النيابي وحده .

والجدير بالذكر في هذا الدستور انه اقر باللامركزية الواسعة للمقاطعات السورية في ادارتها الداخلية ، وباستثناء الشئون المتصلة باختصاص الحكومة العامة .

وقد زال هذا الدستور بزوال عهد الملك فيصل ، بعد أيام ، على اثر معركة ميسلون في ٢٥ تموز سنة ١٩٢٠ ، ودخول الفرنسيين الى دمشق ، وامتداد احتلالهم لسوريا جمعاء .

٣ ـ وقد افترق في ذلك الحين مصير كل من الاقطار العربية ،

بعد ان بقيت موحدة مدة اجيال ، لا في حكم العثمانيين وحسب ، وانما منذ الفتح العربي .

وهكذا تبلورت عندئذ الوضعية الدولية والعربية في الشرق الاوسط ، بتوطيد الدولتين القديمتين ، ايران وتركيا ، وتأسيس دول جديدة فيه ، هي العراق وسوريا ولبنان والاردن وفلسطين ومصر والحجاز وسائر الممالك والامارات في الجزيرة العربية والخليج الفارسي .

وكل من تلك الدول ، باستثناء دول الجزيرة وامارات الخليج ، قد وضعت لنفسها دستوراً حديثا ، استوحت مبادئه ونقلت أحكامه من الدساتير الغربية .

فايران قد بقيت على دستورها الملكي البرلماني ، الصادر في ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٦ .

وتركيا قد سنت لنفسها دستورا جديدا في ٢٠ ابريل «نيسان» ١٩٢٤ ، بعد ظفرها على اليونان في سنة ١٩٢٢ وعقدها معاهدة لوزان في ٢٣ يوليو « تموز » ١٩٢٣ ، وهذا الدستور الذى تضمن انشاء مجلس نيابي لم يزل ، بعد تعديلات طفيفة ، قائما حتى اليوم .

٤ — وقد مر العراق بفترات مختلفة ، كان فيها الدستور يتعدل . بتعديل وضعيته الدولية وتحرره من الانتداب .

ودستوره الاول هو في القانون الاساسي الذى وضعته جمعية تأسيسية في ١٧ آكتوبر « تشرين الاول » ١٩٤٣ ، وهو الدستور الذى بقي نافذا لحين ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ ، اذ انه حل محله عندئذ دستور مؤقت صدر في آب من ذات السنة .

٥ — واما الاردن ، فقد تألفت منه امارة للامير عبد الله بن الحسين وصدرت فيه ثلاث دساتير متعاقبة : الدستور الاول ، وقد سمي بالقانون الاساسي لشرق الاردن ، في ٢٦ شوال ١٩٢٨ ، والثاني ، وقد سمي بدستور المملكة الاردنية ، في ٧ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٤٦ ، بعد ان تحولت الامارة الى ملكية ، والدستور الثالث المسمى بدستور المملكة الاردنية الهاشمية ، الصادر في يناير (كانون الثاني) ١٩٥٣ .

٦ — ومصر ، قد مرت حياتها الدستورية ، قبل ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ ، باطوار جد مختلفة ، يمكن تلخيصها بما يلي :

أولا — بالدستور الصادر بامر ملكي رقم ٤٢ في ١٩ ابريل (نيسان) ١٩٢٣ ،

ثانيا ـ الدستور الثاني الصادر ايضا بامر ملكي رقم ٧٠ فى ٢٢ اكتوبر (تشرين الاول) ١٩٣٠ .

ثالثا ـ بالغاء هذا الدستور والعودة الى الدستور السابق بامر ملكي رقم ٦٧ فى ٣٠ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٣٤ ، الذى تعدل فى مادتين منه (١٥٩ و ١٦٠) بامر ملكي مؤرخ فى ١٦ اكتوبر ١٩٥١

رابعا ـ بالاعلان الدستورى الصادر عن القائد العام للقوات المسلحة ، بصفته رئيس حركة الجيش ، فى ١٠ ديسمبر ١٩٥٢ ، الذي تضمن الغاء الدستور السابق .

خامسا ـ بالاعلان الدستورى الصادر عن « قائد ثورة الجيش » فى ١٠ فبراير (شباط) ١٩٥٣ .

سادسا ـ باعلان دستورى صادر عن « مجلس قيادة الثورة » فى ١٨ يوليو ١٩٥٣

سابعا ـ بالدستور الجديد الصادر عن « الشعب المصرى » ، بشخص قائد الثورة الرئيس جمال عبد الناصر ، فى ١٦ يناير(كانون الثانى) ١٩٥٦ .

وقد جاء بعد ذلك اعلان الوحدة بين الاقليمين ، مصر وسوريا ، فى أول شباط سنة ١٩٥٨ ، على أساس الدستور المؤقت الذى صدر بعد قليل .

٧ ـ اما سوريا ولبنان فقد توحدت حياتهما السياسية ، بعد خضوعهما المشترك الى الانتداب الفرنسى ، وظلت موحدة حتى ٣١ ديسمبر (كانون الاول) ١٩٤٦ حيث تم جلاء الجيوش الفرنسية عن اراضيهما ، وقد ظهر الدستور فى كل منهما كنتيجة شاقة لجهاد طويل قام به الشعبان ، لا للظفر بالحريات الدمقراطية وحسب ، وانما فى سبيل سيادة واستقلال كل منهما .

على أن الدستور قد صدر فى لبنان ، قبل سوريا ، وذلك بفضل الثورة التى كانت قائمة حينذاك فى دمشق وجبل الدروز ، اذ ان المفوض السامى ، هانرى دى جوفنل ، قد اراد أن يقدم للسوريين دليلا على حسن نوايا فرنسا بتحرير لبنان وسوريا من عهد الانتداب .

وبعد ان دعى المجلس التمثيلى المنتخب ، الى الانعقاد فى العاشر من كانون الاول ١٩٢٥ ، تم تعيين لجنة الدستور سميت بلجنة القانون الاساسى » وفقا للتعبير الوارد فى المادة ٣ من صك الانتداب».

التي ما لبثت ان اعتمدت مشروعا كانت وضعته لجنـــة في وزارة الخارجية الفرنسية ، وبعد مناقشة لم تدم اكثر من ثلاثة أيام ، قد صوت عليه المجلس التمثيلي في ٢٢ مارس (ايار) ١٩٢٦ وتوجه في ثاني يوم ، المفوض السامي الى المجلس ، وأعلن قيام هـــذا الدستور ، وهو الدستور المعروف بانه صدر في ٢٣ ايار سنة١٩٢٦ الذي مازال قائما في الجمهورية اللبنانية ، بعد ان ادخل عليـــه تعديلات ، في عهد الانتداب في ١٩٢٧ و ١٩٢٩ ، وفي عهد الاستقلال في ١٩٤٣ و١٩٤٩ ، وهذه التعـديلات الاخيرة كانت تقتضيها ازالة اثار الانتداب من نصه .

٨ ــ بيد ان سوريا لم تصل الى دستورها ــ المقيد بالانتداب ــ الا في سنة ١٩٣٠ ، وذلك بعد ان تمنعت فرنسا عن الاقرار بالدستور الاستقلالي الذي وضعته الجمعية التأسيسية المنتخبة في سنة ١٩٢٨ ، وعلق المفوض السامي ، هانري بونسو ــ أعمال المجلس اولا قبل ان يعمد الى حله بعد حين .

واذ ان « الكتلة الوطنية » التي كانت تقود حركة الاستقلال في سوريا ، قد ابت الاقرار باي مظهر من مظاهر الانتداب ، فقد اضطر السيد بونسو الى نشر المشروع الـذي كانت وضعته الجمعيـــة التأسيسية المنحلة ، بعد ادخال تعديلات عليه ولا سيما في المادة ١١٦ وهي الاخيرة منه ، المتضمنة اقرار « حقوق الانتداب و امتيازاته »

وتم هذا النشر بشكل فريد في تاريخ القانون الدستوري .

ففي ٢٢ ايار سنة ١٩٣٠ قد صدر عن المفوض السامي ســتة نصوص دستورية . بشكل قرارات كالتي كان يصدرها المفــوض السامي ، في ممارسته أعماله التشريعية والادارية ــ كانت جميعها مؤرخة في ١٤ ايار .

وقد احتوت هذه النصوص على :

اولا ــ الدستور اللبناني ، مع انه كان صدر في ٢٣ ايار ١٩٢٦

ثانيا ــ الدستور السوري ، الذي كانت اقرته الجمعية التأسيسية التأسيسية ، مع اضافة المادة ١١٦ عليه ، المتعلقة بسلطات الانتداب ، وتعديل المادة ٢ من المشروع الاول ، الصـائدة لحدود الدولة .

ثالثا ــ نظام سنجق الاسكندرية المستق ، قبل انسلاخه عن سوريا

وتسليمه الى تركيا فى حزيران سنة ١٩٣٩ .
رابعا ـ نظام منطقة العلويين « وهى محافظة اللاذقية حاليا »
خامسا ـ نظام جبل الدروز ، وهو جزء من محافظة حوران حاليا .
سادسا ـ نظام المصالح المشتركة الذى تضمن ابقاء الوحدة الاقتصادية قائمة بين هذه الكيانات الدولية الخمس .

وقد وصف المفوض السامى هذه المجموعة من القرارات الستة بالقانون الاساسى للاراضى الشرقية المشمولة بالانتداب .

وفى الواقع ، فلم يكن من هذه الدساتير ، دستورا ، الا الدستور اللبنانى والدستور السورى ، اللذين تضمنا انشاء نظام برلمانى فى كل هاتين الدولتين .

وقد مرت على هذا « النظام الاساسى » حوادث وثورات عظيمة يعود تاريخها الى الحركة القومية فى سوريا ولبنان ، أكثر منه الى تطورهما الدستورى .

٩ ـ وما ان وضعت الحرب العالمية الثانية اوزارها حتى انبثق عهد الاستقلال فى كل من لبنان وسوريا ، نجمل وقائعهما ، بالمراحل التالية : ـ فى ٨ يونيو (حزيران) ١٩٤١ وقبيل دخول الحلفاء ومنها ـ فرنسا الحرة ، الى لبنان وسوريا ، قد وجه الجنرال كاترو ، عن طريق الطائرات ، نداء للشعبين السورى واللبنانى ، وعدهما فيه بتحقيق امانيهما فى الاستقلال والسيادة .

ـ وبعد ان حلت جيوش الحلفاء محل جيوش فيشى ، فى سوريا ولبنان ، قد أصدر الجنرال كاترو ، فى ٢٧ سبتمبر (ايلول) ١٩٤١ بيانا أعلن فيه استقلال سوريا ، وفى ٢٦ نوفمبر (تشرين الثانى) بيانا اخر ، باعلان استقلال لبنان .

ـ وبعد ان مهد ، بقرارات مختلفة ، انتخابات فى لبنان ، قد جرت هذه الانتخابات فى ٢٩ آب و ٥ ايلول سنة ١٩٤٣ ، وانتخب مجلس النواب الشيخ بشارة الخورى ، رئيسا للجمهورية ، الذى كلف المغفور له رياض الصلح ، بتأليف أول وزارة لبنانية دستورية مستقلة .

١٠ ـ وفى سوريا ، قد اتبعت فرنسا الخطوات ذاتها ، اذ ان فى ١٠ و ١٦ تموز سنة ١٩٤٣ ، جرت الانتخابات ، وجاء الى الندوة البرلمانية على اثرها ، نواب وطنيون منسجمون كل الانسجام مع

بعضهم ، وفى الجلسة المنعقدة فى ١٧ آب ، انتخب المجلس السيد شكرى القوتلى ، رئيس الكتلة الوطنية ، رئيسا للجمهورية .

— الا انه ، فى ليل ١١ تشرين الثانى سنة ١٩٤٣ ، قد حدثت فاجعة فى لبنان كان لها أسوأ الاثر على مصير الانتداب ، اذ أصدر فى هذا التاريخ ، السيد هللو ، سفير فرنسا ومندوبها العام ، امره باعتقال رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء وعدد كبير من النواب وزجهم فى قلعة راشيا .

فكان الاضراب الشامل فى لبنان ، والاحتجاجات العنيفة فى البلاد العربية ، والاستنكار العام فى العالم .

واضطرت فرنسا فى النهاية الى الافراج عن المعتقلين ، فكانت عودتهم الى بيروت فى ٢٢ تشرين الثانى سنة ١٩٤٣ ، يوما مشهودا قد أصبح ذكره بعد ذلك عيدا وطنيا ، ليس للاستقلال وحسب ، بل ايضا للوحدة اللبنانية الحقيقة .

— وقد استقر الدستور اللبنانى بعد ذلك ، فى نصوصه الحالية بعد التعديلات التى ادخلت عليه ، فى ٢١ كانون الثانى سنة ١٩٤٧ ، وفى ٣١ كانون الاول ١٩٤٦ ، عندما تم الجلاء عن الاراضى اللبنانية — باستثناء التعديل الخاص بالرئيس بشارة الخورى ، الذى صوت عليه البرلمان اللبنانى ، فى ١٩٤٧ ، بقبة تجديد رئاسته لمدة ست سنوات أخرى .

١١ — على ان فى سوريا ، قد اختلفت الحال عما كانت عليه فى لبنان .

وبدأ المجلس النيابى ، بتاريخ ٢٧ تشرين الثانى سنة ١٩٤٣ ، باقرار الدستور السورى المؤلف من ١١٥ ، بعد ان حذف المادة ١١٦ منه ، وهى العائدة للانتداب ، على أن يشمل هذا الدستور جميع الاراضى السورية بدون تحديد أو تخصيص ، وبذلك الغيت من الدستور جميع اثار الانتداب وعادت المقاطعات السورية التى كان قد بترها الانتداب الى الدولة السورية .

وكأن ثورة لبنان قبل سنتين لم تنفع فقد قامت الطائرات الفرنسية ، فى ايام ثلاثة اصبحت من ايام الحرب القومية فى ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ ايار سنة ١٩٤٥ ، بقذف دمشق وعلى الاخص برلمانها .

فكانت كما حصل في لبنان ، ردة فعل قوية من الشعب السوري ومن العالم الغربي .

وبنهاية مؤتمر لندن في ربيع ١٩٤٦ ، تم اخيرا الاتفاق مع فرنسا على الجلاء عن كل من لبنان وسوريا في أواخر هذا العام المجيد .

١٢ ـ وسار كل من هذين القطرين ، بعد ذلك ، ابتداء من هذا التاريخ ، في اتجاه مستقل عن الاخر .

وسرعان ما انقطعت آخر صلة دستورية بينهما في عهد استقلالهما وبعد ان كانت المفوضية الفرنسية تتولى بين الدولة المشمولة بالانتداب دور القيادة في اتحادها ، قد اعلنت سوريا ، في ١٤ اذار سنة ١٩٥٠ الانفصال الاقتصادي عن لبنان .

هذا وقد انتابت سوريا بعد قليل من تحريرها ، موجة من الانقلابات العسكرية التي ادت الى الغاء وتجديد في دساتيرها .

فالانقلاب الاول كان من صنع المرحوم الزعيم حسني الزعيم في ١٤ آذار ١٩٤٩ وكان الانقلاب الاخير على يد العقيد اديب الشيشكلي في كانون الاول سنة ١٩٥٢ ، وهو العهد الذي انهار في شباط سنة ١٩٥٤ ، وعادت على اثره الحياة الدستورية الى سوريا ، لغاية انشاء الجمهورية العربية المتحدة .

وفي خلال هذه الانقلابات قد بدلت سوريا دستورها ثلاث مرات اذ انه تم الغاء دستورها السابق ، على اثر انقلاب حسني الزعيم ، وفي عهد الزعيم الحناوي قد وضعت سوريا دستورا جديدا ، صدر في ١٥ أيلول ١٩٥٠ .

الا ان الشيشكلي قد الغى هذا الدستور ، واستبدله بدستور تضمن انشاء نظام رئاسي ، أصدره في تموز سنة ١٩٥٣ ، وبسقوط هذا العهد وزوال دستوره معه ، قد عاد الى الوجود دستور ١٩٥٠ الذي بقي دستور سوريا لحين اعلان وحدتها مع مصر .

أما لبنان فقد احتفظ حتى اليوم بدستوره ، الذي رأى النور في عهد الفرنسيين مكتفيا بتطهيره مما كان عالقا به من آثار الانتداب ومختزلا عن كل تعديل ، كأن الكيان اللبناني قد بات مرتبطا بهذا الدستور ، وذلك بالرغم من ثورتين صاخبتين قد عصفتا على لبنان كانت الاولى منهما صامتة في سنة ١٩٥٢ والثانية دموية في سنة ١٩٥٨ .

القوى الجديدة في الديمقراطية العربية :

ومن التمعن في الحركة الدستورية العربية في الحقبة الأولى من تطورها تظهر ثلاث ميزات في وقائعها :

الاولى انها كانت منطوية على ديمقراطية دستورية تمثيلية ، برلمانية ، على غرار البرلمانات البريطانيـــــة والفرنسية باستثناء دستور الشيشكلي الذي حاول انشاء النظام الرئاسي في ســـوريا ، في حين انه كانت تنقصه دعامته الكبرى ، الا وهي المحكمة العليـا التي تتولى صلاحية الرقابة الدستورية ، في النظام الرئاسي الامريكي

والثانية ان هذه الدستورية ، كان من اولى مراميها ، ليس ارساخ القواعد الديمقراطية في الطبقات العربية ، لتعميم مفاعيلها الاجتماعية والاقتصادية ، وانما لتكون وسيلة من الوسائل الفعالة في اقصاء الاجنبي عن الميادين القومية ، وتحقيق ، ما امكن تحقيقه ، من أماني هذه المجتمعات في الاستقلال والسيادة .

والثالثة ان الرجال الذين قاموا بقيادة هذه الحركة مدة ربع قرن ، كانوا من الطبقات العليا ، المؤلفة من اصحاب الاطيان والضياع الواسعة ، اكثر مما كانوا من الفئات البرجوازية الصناعية والتجارية التي يبدو أن ظهورها قد تبع الحرب العالمية الثانية — وانهم كانوا على الاخص من هؤلاء الذين بدأت مساهمتهم في الحركة العربية ، منذ عهد الامبراطورية العثمانية والملكية المصرية في معاهدة الاستانة والقاهرة .

ولا غرو ان التاريخ ، بعد ان يكون استعاد رصانته ، سيسجل لهذا الرعيل الاول ما بذله ، بجهاده المتواصل ، والعنيد في كثير من الاحيان — واتذكر في هـــــذه المناسبة بابراهيم هنانو وسعد الله الجابري وهاشم الاتاسي واخوانهم — من فضـــــل في تكوين الدول العربية ، وتأسيس لانظمتها الدستورية ، كان من اثرها ان اقتربت هذه الدول في حياتها العامة وعلاقاتها الخارجية ، من الدول الغربية ودخلت في العالم الدولي ، على المساواة مع هذه الدول .

ولكن التاريخ تطورات لايقودها الافراد ، واتجاهات لايشعر بها الحكام ، وكان لابد للاوضاع الجديدة من فرض رجال يبرزون من صميم المعتركات الحياتية .

وما الانقلابات المتعاقبة في سوريا ووحدتها مع مصر ، وماالثورة

المصرية قبل تحسسها بعروبتها ، تنوي علامات ناطقة لهذا التحول العميق الذي تناول الاجتماعات العربية منذ حين لتحريرها ، ليس فقط من الاستعمارات الاجنبية على اختلاف مصادرها وانواعها ، وانما ايضا من التخلفات الاجتماعية والاقتصادية في ميادين الحياة كافة .

ومن الثابت في التاريخ ان الاساليب الدستورية بنمطها البرلماني القائم على تعدد الاحزاب والمنافسة فيما بينها ، لا تصلح في الاعمال الجذرية التي تفرضها الظروف القاسية على الامم المتحفزة للسير الى الامام .

ويبدو ان الدمقراطية ، معناها العملي الاجتماعي ، لا تعني وجوبا الحرية الفردية المنطلقة ، التي كثيرا ما تكون في حقيقتها ، منحصرة في حفنة من الاقوياء اقتصاديا ، كما ان الدمقراطية تتطلب في الازمات الحادة ، تصلبا في القيادة وانتظاما في العمل وتقشفا في الاستهلاك .

وهنا يبرز التساؤل عما اذا كانت الدمقراطية الدستورية التي اوجدتها الدول الغربية ولا سيما بريطانيا العظمى ، عقب ثورات وتطورات اوصلتها الى ماباتت عليه اليوم من انتظام وهدوء ، هي وحدها التي تنطوي عليها الدمقراطية الحقة ، وهي وحدها التي تكفل تحقيق معاني هذه الدمقراطية ، في ضروب الاقتصاد والمجتمع

فاذا كانت الدمقراطية كامنة في اللعبة البرلمانية والقواعد الدستورية ، فان هذه الدمقراطية قد اصبحت في الوقت الحاضر مفقودة في الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية .

واذا ما زالت قائمة في لبنان ، فان الفضل في بقائها انما يعود الى الطائفية التي تحول دون تطور الطبقات فيها نحو الانسجام القومي والتجانس النفسي .

اما اذا كان للدمقراطية شروط مسبقة في تدريب الشعب وتطويره وكان عليها فروض في تحسين مستوى عيشه واخلاقه ، فان لهذه الدمقراطية مجالات واسعة بدأت تتفتح في الدول العربية ، وهي مجالات قد تمكنها من خلق دمقراطية قومية عربية متصلة بماضيها وحاجاتها على اساس من التعاون والتضامن بين طبقات الامة الواحدة .

* * *

أزمة الديمقراطية فى العالم العربى
فيما بين الحربين

بقلم
الدكتور عبد الملك عودة
مدرس العلوم السياسية بجامعة القاهرة

تهدف هذه الدراسة القصيرة الى تبيين أسباب ما لحق بتجربة الديمقراطية من انحرافات وقصور فى بلادنا العربية فيما بين الحربين أى فى الفترة الزمنية التى أعقبت اصدار الدساتير فى بعض البلاد العربية فى أعقاب الحرب العالمية الاولى حتى بدء فترة سقوط هذه الدساتير والغائها فيما بعد الحرب العالمية الثانية .

وتأتى اهمية هذه الدراسة من ان العالم العربى يمر بفترة حاسمة فى حياته وفى هذه الفترة تبرز اوضاع جديدة لنظم الحكم ولتطبيق الديمقراطية مع ازدياد عدد الدول المستقلة . وان مفاهيم الاستقلال قد أخذت ابعادا جديدة تتمثل فى السياسات الداخلية والخارجية التى تنتهجها هذه الدول .

وأزمة الديمقراطية ارجعها الدارسون الى اسباب عديدة بعضها سطحي والبعض الاخر جوهرى واقعي . وفى المنهج الذى سأتبعه فى هذه الدراسة اجد نقطة البدء فى الفترة الثورية المشتعلة التى سادت كثيراً من اجزاء المنطقة فى فترة الحرب العالمية الاولى وما بعدها . وهذا لان طبيعة الثورة ومطالبها ونوع قيادتها والتركيب الاجتماعى للزعامة والقاعدة وفلاسفة الثورة — كل هذا — ترك ميسمه الواضح فى الاوضاع الدستورية التى قامت بعد هذه الفترة الثورية .

وأثناء عمل هذه التنظيمات الدستورية والسياسية كان المجتمع يتغير ويتطور ، ومن ثم وضح الانقسام بين الغطاء القانونى الدستورى للمجتمع وبين اركان ومقومات هذا المجتمع .

الاهداف السياسية للثورة :

ان الانفجار الثورى الذى شهدته مناطق عربية عديدة ، لم يكن وليد الساعة او رد فعل فورى لاحداث الحرب او انتهازا لها او

مساومة مع جانب من جوانبها فحسب انما كان نتيجة لعوامل متعددة كثيرة نشأ بعضها قبل ان تنطلق رصاصات هذه الحرب ونما وتشابك مع عوامل اخرى مؤيدة تارة ومضادة تارة اخرى ، ومع هذا الموقف جاءت الحرب وما تفرضه من أوضاع وما تقدمه من احتمالات ـ فتهيأ الجو وظهرت حركات ادت الى انفجار الثورة فى العالم العربى .

انفجار الثورة فى اشكال ودرجات غير متساوية ، وكان النمو الفكرى للقومية العربية غير متساو . فهو اذ يخطو بسرعة فى المنطقة الاسيوية من بلادنا نجده ينتكس فى المنطقة الافريقية منها ، وتنمو الخطوات الاولى فى المنطقة الاسيوية فى بيئة سياسية واجتماعية واقتصادية تختلف عن البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المنطقة الافريقية .

ومن المهم ان نسجل ان هذا النمو الفكرى لم يكن ملتزما قالبا واحدا من قوالب الفكر السياسى او النظرية السياسية . اى انه لم تكن هناك فلسفة واحدة متكاملة اعتنقها الثوار والزعماء وروج لها المفكرون والفلاسفة . وفى نفس الوقت كان النطاق الفكرى العالمى ومبادىء القانون الطبيعى المقرر لحق الشعوب فى اقامة حكومات تمثلها . زد على هذا التراث التاريخى العربى والمبادىء والمثل التى عبرت عنها النهضة العربية التاريخية .

تركزت الاهداف السياسية للثورة حول مبدأى الاستقلال والدستور ولم تحو اى بذور للتيارات الاجتماعية والترتيبات الاقتصادية والتى تتعلق بتدخل الحكومة والتزاماتها ووظائفها فى ميادين الحياة الاجتماعية .

وانصرف مفهوم الاستقلال فى هذه الفلسفة الفكرية الى نزع نير الاتراك او التحرر من الاحتلال الاوروبى والتخلص من الامتيازات الاجنبية باقامة حكومة وطنية تمثل اهالى البلاد ورغبتهم المتمثلة فى الانتخابات وحق تقرير المصير مع انتفاء التبعية الرسمية للدولة الذى اثر فى دنيا ثوار العرب هو مفاهيم وفلسفة الثورة الفرنسية اجنبية سواء اكانت تركيا فى المنطقة الاسيوية أم كانت انجلترا فى المنطقة الافريقية .

ولم يعن الغاء التبعية اكثر من الغاء اوضاع الحماية الاوربية او انهاء الاحتلال العسكرى والحكم المباشر الذى تمارسه الدول الاجنبية .

ونستطيع ان نستخلص من هذا ان مبدأ الاستقلال الذي اعتنقته الثورة العربية في ذلك الوقت لا يزيد عن مفاهيم كلمة الاستقلال التي شاعت في أوروبا في القرن التاسع عشر . وان الثوار العرب لم يعمقوا هذا المفهوم او يزيدوا عليه شيئا سوى ما دعمـــوه به من تراثهم التاريخي ودورهم الحضاري في تاريخ الانسانية .

وما دام الاستقلال مقيدا بهذا المفهوم النابع من المذهب الفردي الحر ، فان الدستور سيكون ايضا صورة لمفهوم هـــذا المذهب . والربط هنا بين الاستقلال والدستور شيء طبيعي لان المطالبـــة بالاستقلال تعني التحرر من النير الاجنبي ومن نير الحـــكم المطلق واستبداد الحكام .

ولهذا فالغلاف الفكري للدستور هو نفس الغلاف الذي ارتبطت به كلمة الاستقلال اي ان الدستور هو تنظيم الوضع الاستقلالي في نطاق الفلسفة الفردية الحرة . ولهذا ايضا لم يكن عجبا أن يتم نقل الدساتير عن احدث الصياغات والتقنيات التي اخذت بها دول غرب اوروبا خاصة فرنسا وبلجيكا .

وتعرضت فلسفة الثورة لميدان تطبيق الاستقلال والدستور وهل يكون هذا الميدان هو بلاد العرب الممتدة من الخليج الى المحيط لم يكون اقساما منها ؟ وما نعنيه هنا هو قضية الوحدة .

لقد ظهرت وحدة البلاد العربية في الفلسفة الفكرية ولكنها لم تكن ذات ابعاد محددة عند الجميع ولم يكن متفقا على ماتحويه من اجزاء وبلدان . ولهذا فنحن نرى انها ــ من الوجهة الواقعية برزت في اطار جزئي . ففي المنطقة الاسيوية كان مفهوم الوحدة يشمل بلاد الرافدين وسوريا بحدودها الطبيعية واقساما من شبه الجزيرة العربية . وفي المنطقة الافريقية كان مفهوم الوحدة يشـــمل مصر والسودان .

ومن الامور الجديرة بالملاحظة أن مفهوم الوحدة الشاملة لجميع البلاد العربية كان في هذه الفترة التاريخية يتردد على السنة ملتزمي مبدأ الوحدة الاسلامية . كضرورة لكفاح ضـــد الغزو الاجنبي او ما اسموه بغارة أوروبا على العالم الاسلامي . واستلزم ما ســـبق الاقرار بمبدأ اساسي في الحركة القومية هو عدم الاخذ بالتفرقـــة الدينية والطائفية وعدم التمييز بين المواطنين بسبب الدين او الملة الا انه يجب أن نســـجل انه على الرغم من مشاركة المسلمين والمسيحيين في نشر الوعي وتشكيل المنظمات السياسية والكفاح

السياسي فاننا نجد ان المبادىء او المفاهيم الفلسفية للثورة لم تفصل وتميز بين الفكرة القومية العربية وفكرة الوحدة الاسلامية . بل تداخلت الفكرتان احيانا كثيرة في النشاط الفكرى لهـــــذه الفترة الثورية .

البيئة الاجتماعية العربية :

دراسة التركيب الاجتماعي للمناطق الثائرة مهم جدا لكي نصل إلي الحقائق التي نبغيها . لقد توصلنا في الاستعراض السريع السابق الي أن اهـــداف الثورة السياسية كانت الاستقلال والدستور وان تطبيق مفهوم الاستقلال وقع على مناطق جزئية لم تشمل كل العالم العربي وان الدساتير منقولة عن دساتير غرب اوروبا وانها لم تخرج عن الفلسفة الفردية الحرة .

اذا كان هذا هو الغطاء السياسي للبيئة الاجتماعية العربية فان بيئتها الاجتماعية قامت أساسا علي تركز النفوذ في ايدى الاقلية المالكة في نطاق التنظيمات الاجتماعية التي جاء بها الدين الاســلامي والتي سادت المنطقة من عهد الفتوح العربية . وما أعتور هــــذه التنظيمات من تطبيق خاطىء وجمود مضافا اليه فرض ارستقراطية تركية مسلمة على سطح المجتمع العربي . وهـــذه الارستقراطية التركية والمتتركة لم تأخذ وضعا اجتماعيا متشابها في جميع مناطق العالم العربي ، وان سادت بينها نقط تشـــابه لا يمكن انكار آثارها ودورها في الفترة التي نتحدث عنها .

هذه « الارستقراطية الاقطاعية » (ان صحت التسمية) عاش معها في نفس الوقت ارستقراطية قبلية ترتكز اساسا علي النظام القبلي العربي وهو نظام يختلف في الدرجة الحضارية والتركيبية عن النظم القبلية التي نشهدها في مناطق افريقيا جنوب الصحراء الكبرى .

وكانت هذه الارستقراطية الاقطاعية والقبلية تأخذ احيانا شكلا دينيا اسلاميا او مسيحيا ، واحيانا ينفصل هـــذا الشكل الديني وخاصة الاسلامي فيظهر في الطرق الصوفية وحركات السنوسية والوهابية .. الخ .. وما سبق كله يدلنا على ان الزعامة تركزت بين ايدى ما سبق من الفئات التي احتلت مركزا اجتماعيا عاليا . وغالبا ما كان هذا المركز وراثيا اضفت عليه التقاليد والاعراف شيئا من القداسة .

كان هذا موجودا فى نفس الوقت الذى ظهر فيه النفوذ الاجنبى والسياسات الاستعمارية فى اشكال والوان متعددة واستخدمت طرقا كثيرة . مثل فرنسا فى الشام وانجلترا فى وادى النيل والمانيا فى الامبراطورية العثمانية ، ولهذا استند كثير من هذه الزعامات ايضا الى الحليف الاجنبى .

ولكن هذا لايعنى ان الزعامة دانت لهؤلاء فقط ، انما كانت هناك تباشير لفئة جديدة تشق طريقها الى سطح المجتمع وتبنى مركزها الاجتماعى الاقتصادى وبمرور الزمن شاركت فى الزعامة السياسية وهذه الفئة هى المتعلمون خريجوا المدارس العليا والجامعات الاوربية والطبقات المتوسطة التى تشتغل بالتجارة والمهن الحرة

الا انه على الرغم من نشوء هذه الطبقات المتوسطة ودور المتنورين العرب فى اشتعال الثورة القومية الا ان هذه الطبقات المتوسطة اتصفت بالضعف النسبى فى الموازين الاجتماعية وذلك بالنسبة لطبقات الملاك الزراعيين ورؤساء القبائل وابناء البيوتات والعائلات القديمة ولم يكن المجتمع قد تفكك بعد حتى تصبح هذه الطبقات المتوسطة هى الجانب الراجح فى ميزان القوى الاجتماعية . ولهذا نلحظ ان الطبقات ذات المفاهيم الزراعية والقبلية والتقاليد الاجتماعية الرجعية تصبح جزءا مهما من الثورة وهذا على الرغم من أن طبيعتها غير ثورية بالمعنى الفنى الدقيق .

ومن المعلوم انه لكى تنجح الثورة القومية وتؤتى ثمارها يلزم وجود الطبقات المتوسطة والشعبية لكى تدافع عن الثورة وتعيش فيها وتتفاعل معها .

ولهذا كانت الثورة القومية فى بعض المراحل مجموعة من المتناقضات ففى المنطقة الاسيوية كانت الزعامة تقيم فى الحجاز وهى قبلية التفكير يتأرجح موقفها بين النسب الاسلامى والقومية العربية وبين اطماع وبريق الملوكية ، وفى المنطقة الافريقية ضمت الزعامة رجالا من بقايا العهد الكرومرى وباشوات الارستقراطية وكبار المحامين وذوى المهن الحرة . أما قاعدة الثورة فكانت قاعدة واسعة تحمل فى ثناياها ولاءات جديدة وارتباطات المدارس ورجال الدين والتجار ورجال الاعمال وخريجى المدارس العليا والجامعات وذوى المهن الحرة .. الخ .. وكان كل طرف يفهم الثورة فهما خاصا ، يحددها ويقيس ابعادها طبقا لتفكيره واوضاعه الاجتماعية وارتباطاته

الفكرية وولائه الخاص . وكان لكل من هذه الطبقات والفئات مصالح سياسية واقتصادية حالية ومستقبلة .

وبجوار هذا كان دور المؤسسة الاقتصادية الأجنبية فعالا ، فهناك مصالح اقتصادية هزمت دولها في الحرب فانسحبت من الميدان أو أخذت موقفا سلبيا ، بينما نشطت المصالح الاقتصادية التي تمثل الدول المنتصرة . وكان هذا النشاط غير متسم بالاتفاق بين الاطراف فقد تصارعت احيانا وتفاهمت حينا اخر . وارتبط بنشاطها هذا اقسام من المجتمع تهاونت معها وعملت في خدمتها واتخذت النشاط السياسي وسيلة لخدمة النشاط الاقتصادي الاجنبي . وظهرت آثار البترول والقطن والاسواق والاستثمارات والبنوك المتعددة في نطاق النشاط السياسي .

ويغفل كثير من الدارسين آثار الجهاز البيروقراطي الحكومي الذي ورثته المنطقة عن تاريخها الطويل والذي خدم السلطان العثماني والاستعمار التركي وتحول في عض المناطق الى الولاء للاستعمار الاوروبي . هذا الجهاز الحكومي كان جهازا فاسدا متداعيا ارتبط بالسياسة الاجنبية في التنظيم والفلسفة والادارة . وتمكنت بواسطته فئات عديدة أن تصل الى الجاه والمركز الاجتماعي وان تمارس عمليات القسر والضغط على سائر افراد الشعب .

ومن ناحية اخرى استخدمت المصالح الاجنبية هذا الجهاز الاداري في ترجيح كفة على اخرى او معارضة بعض اتجاهات الثورة واصبح التمتع بمناصب الجهاز الاداري وخاصة رئاسته العليا حلما يشغل بال فئات من الزعامات والطبقات . ولهذا ظهرت فئات البيروقراطية التي صعدت الى سطح المجتمع وعاشت مع ماسبقت الاشارة اليه من فئات أخرى .

هذه الفئات المتعددة التي عاشت على سطح المجتمع ارتبطت وخدمت النظام الملكي خاصة في مصر والعراق . والملوك في هذه البلاد من بقايا عهود الملكية المطلقة والتوارث الديني ولهذا فهم لايعترفون

بحقوق للشعب او بمشاركة البرلمانات فى تسيير دفة الحكم انما ارغموا على هذا فاستكانوا استكانة مؤقتة نزعوا بعدها غطاء القبول والاقرار واقدموا على محاربة الديمقراطية حربا سافرة استخدموا فيها جميع الوسائل والادوات .

دساتير ما بين الحربين :

فى فترة ما بين الحربين صدرت دساتير مصر عام ١٩٢٣ والعراق عام ١٩٢٥ ولبنان عام ١٩٢٦ ، وشرق الاردن عام ١٩٢٨ ، وسوريا عام ١٩٣٠ .

وقد تحكمت كل الاعتبارات السياسية السابق الاشارة اليها فى صياغة الدساتير واصدارها الا انه بدون الاستطراد فى التفاصيل الفقهية يرى دارسو الدساتير فى العالم العربى أن توزيع السلطات والاختصاصات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية انما هو توزيع لاغبار عليه من وجهة الفقه الدستورى وان ما به من شوائب ضئيلة او قليلة لا يجعل هذه الدساتير معيبة .

لقد اخذت هذه الدول بالنظام النيابى البرلمانى الذى يقوم على اساس وجود برلمان منتخب من الشعب يمارس السلطة التشريعية ورقابة السلطة التنفيذية وعلى وجود رئيس دولة غير مسئول وعلى قيام وزارة مسئولة امام البرلمان .

لقد قررت اغلبية هذه الدساتير مبدأ السيادة الشعبية وان كانت هناك بعض نصوص شاذة سلمت بالسيادة الشعبية ثم عادت فعهدت بها للملك . واقرت جميع دساتير البلاد ذات النظام الملكى على مبدأ عدم مسئولية رئيس الدولة . اما البـــلاد ذات النظام الجمهورى فانها مع تسليمها بعدم مسئوليته عن الاعمال السياسية بصفة عامة الا انها جعلته مسئولا عن بعضها كما جعلته مسئولا عن الجرائم العادية .

واخذت هذه الدساتير بمبدأ انتقال السلطة الفعلية الى الوزارة وعدم امكان رئيس الدولة العمل منفردا ، واحتفظت الدساتير لرئيس الدولة بحق تعيين وعزل الوزراء وحق مجلس النواب .

واخذت الدساتير بمبدأ قيام الوزارة المسئولة سياسيا امام البرلمان ومسئولية الوزراء التضامنية بشأن السياسة العامة ومسئوليتهم الفردية عن اعمال وزاراتهم . ونصت الدساتير على قيام برلمان من مجلس او مجلسين وفى هذه الحالة الاخيرة يكون احد المجلسين منتخبا من الشعب مباشرة . ونصت جميع الدساتير على ان البرلمان هو صاحب السلطة التشريعية .

واحتوت الدساتير على مواد كثيرة فى حقوق المواطنين وواجباتهم واذا نظرنا الى جملة ما قررته الدساتير فى شأن الحقوق والواجبات يتضح لنا انها جميعا اخذت بالمنطق الفردى الحر فى وظائف الدولة وحقوق الافراد فقد تم اقرار المساواة امام القانون وفى التمتع بالحقوق المدنية والسياسية وفيما عليهم من الواجبات والتكاليف العامة . كما تم اقرار الحريات الشخصية وحرمة المنازل وحرمة الملكية وحرية الاعتقاد وحرية الرأى وحرية الصحافة وحرية التعليم وحرية الاجتماع وحق تكوين الجمعيات وحق مخاطبة السلطات العامة .

وهكذا ظهرت تعاليم المذهب الفردى فى الدساتير حين وقفت وظيفة الدولة على الجانب السلبى ولم تتعداها الى الجانب الايجابى فتأخذ بمفاهيم العدالة الاجتماعية الا الاشتراكية او الديمقراطية الاقتصادية .

ونستطيع ان نجمل ما سبق فى :

١ ـ ان مبادىء ومفاهيم الدساتير تتفق مع اخر تطورات الفكر السياسي والتقنين الدستورى فى دول غرب اوربا . وهذه الدول ذات بنية اجتماعية تقوم على الصناعة الحديثة والمجتمع المتطور من فلسفة العصور الوسطى الى فلسفة المذاهب الفردية الحديثة .

٢ ـ ان اغلبية المشتركين فى صياغة الدساتير مثلت مفاهيم وعقلية الطبقات المتوسطة والمتعلمين ولكنهم يرتبطون فكريا بما تم فى اوروبا من احداث فكرية .

٣ ـ ان المتوقع هو ان تعمل هذه النظم الحكومية والمبادىء

الدستورية عملا ايجابيا فى حياة هذه المجتمعات التى ثارت من اجل الاستقلال والدستور وتريد ان تعيش على مستوى احداث القرن العشرين .

الازمة :

ان ما شهدته الدول العربية ذات الدساتير الحديثة ليس ماسبق أن توقعته الفئات المتنورة من واضعى الدساتير وليس صورة مماثلة للتطور الدستورى الذى شهدته الدول التى نقلنا عنها هذه المبادىء والنظم الحديثة .. وعدم اتفـاق الواقع الذى حدث مع الامال والتوقيعات المعقودة هو ما يذهب غالبية الدارسين الى تسميته بأزمة الديمقراطية فى العالم العربى .

ان فسادا كثيرا واضطرابا معقدا قد انتاب هذه النظم وادوات الحكم وان الامور لم تجر على ما نصت عليه الدساتير وما اعلنته ادوات الحكم من اهداف ومبادىء ..

ومجمل مظاهر هذه الازمة فيما يلى :

١ ـ فشل النظم الملكية فى احترام سير العمل الدستورى ومحاولة تقوية نفوذ القصر على حساب النص الدستورى . وأكثر من هذا ربط الملوك بين بقاء الاوضاع الدستورية والاحـزاب الشعبية . وانتقلت كراهيتهم ومؤامراتهم الى معاداة الاحزاب التى دافعت عن هذه النظم ، وانهال الاضطهاد على الاحزاب والنظم الدستورية . واستعملوا حق الحل الرئاسى وايقاف الدساتير فى اكثر من مناسبة .

٢ ـ ارتبط بتدخل الملوك والحكام ظهور ما يسمى بوزارات المستقلين عن الاحزاب وهذا مظهر على العبث المقصود بارادة الناخبين وفلسفة الحكم ، ودليل على سيطرة الملوك على السـلطة التنفيذية وامتهان الاوضاع الدستورية . كما انه دليل على فشل النظام البرلمانى القائم على الاوضاع الحزبية .

٣ ـ تدخل المصالح الاستعمارية تدخلا ظاهرا او مستترا فى تعطيل

سير الحياة الديمقراطية . واستعمالها للانذارات والمؤامرات والتعديدات فى تعديل الوزارات واقالتها .

٤ ـ التدخل الادارى لصالح مرشحى الحزب الحاكم وخرق حرية الانتخابات وحيدتها . حتى أنه اشتهر ان تزوير الانتخابات والعبث بإرادة الناخبين هو القاعدة الاساسية فى تكوين اغلب البرلمانات .

٥ ـ عدم احترام الحريات الفردية فكثيرا ما إمتهنت الحريات واعلنت الاحكام العرفية وحالات الطوارىء بدون ماسبب سوى البطش بالقوى الشعبية أو تهديم الاوضاع الديمقراطية البرلمانية .

واحسن ما نجمل فيه مظاهر الازمة ان حياة المجتمع وواقعه أصبح بعيدا كل البعد من الغطاء القانونى او الشكل الدستورى الذى اتخذه عنوانا له . وهذا أدى بدوره الى صراع محتلم لاشك فيه بين كتلة المحكومين وبين الحاكم وانصار نظامه . ولهذا لابد ان تقوم الثورة وان ينهار النظام الذى فقد تأييد الشعب . واصدق الامثلة تأتى من ثورة مصر عام ١٩٥٢ وما جاء بعدها من ثورات فى انحاء العالم العربى .

ولا يمكن ان نصدق فى تفسير هذه الازمة الا اذا ارجعناها الى تشابك وضغط قوى عديدة موجودة فى حياة المجتمع ، وطوال هذه الفترة لم تكن ذات نظام واحد فى النمو او الدفع ؛ وانما خضعت لمنطق الحياة والنمو والتقدم والتراجع ، وهذه القوى عاشت فى حياتنا الاجتماعية العربية فى كل مراحلها ومشابكها مع القوى الخارجية عن العالم العربى .

ان احداث الحرب العالمية الاولى والثورات العربية بعدها اثبتت انه لابد من تعديل فى الاطار الذى يحتوى جوهر العلاقة الاستعمارية بين دولة صناعية اوروبية وبين مناطق تابعة فى اسيا وافريقيا . ولابد ان يتفق هذا الاطار مع الفلسفة الفكرية السائدة وهى الاستقلال والدستور . ولهذا ظهرت فكرة الانتداب حتى تتم تهيئة هذه البلاد للاستقلال مع تنمية مؤسسات الحكم الذاتى ،

وظهرت ايضا فكرة المعاهدات الثنائية التى تنظم العلاقة بين الطرفين يتم فيها الاعتراف باستقلال الدولة العربية مع قيام صداقة دائمة بين الطرفين وتبقى قوات الاحتلال فى صورة دفاع شرعى توجبه الصداقة والتحالف .

هذا يعنى ان الاستقلال والسيادة لايعنى اكثر من ظهور وجوه عربية فى رئاسات الجهازين الادارى والسياسى فى الدولة . وهذه اول علة لان الاستقلال انما هو اعلان اجوف . والتنظيم الدستورى ينبنى عليه انما يتكشف بعد مدة حقيقة وجوده فاذا هو بين يدى ومخالب الاستعمار المتحالف مع الملكية والاقطاع . وهذا يؤدى حتما الى انهيار الديمقراطية والحريات . زد على هــــذا ان المؤسسة الاقتصادية الاجنبية تمارس نشاطها بحرية وتستخدم علاقة التبعية للضغط على ادوات الحكم ولو ضد مصالح المواطنين .

ومن جهة اخرى نجد ان الثورة تؤثر تأثيرا جذريا فى كيــان التنظيم الاجتماعى القديم ولم تهدد امتيازاته او تستخدم سلاح التشريع ضد وجوده . واقرت مبادىء الفلسفة الفردية الحرة .

ان هذه الفلسفة سادت فى مجتمعات اوروبية ناهضة تأخذ بالصناعة والعلم الحديث والوسائل التكنيكية وتظهر فى سياســتها الخارجية مبادىء الاستعمار وتوازن القوى .. الخ .. فاذا اخــذنا هذه الفلسفة كما طبقت فى اوروبا ونجعل منها شكلا قانونيا وغطاء شرعيا لمجتمع سبق ان شرحنا ظروفه وعرضنا حدوده وابعاده . نجد ان النتيجة هى العقدة التى ظهرت فى حياتنا وتضخمت وجعلت من المستحيل على الديمقراطية ان تعمل .

ومن جهة ثالثة بقيت ادوات الحكم والادارة العامة على ما هى عليه ترتيب وتنظيم حتى مابعد الاستقلال والدستور . وهــذا يعنى ان عهد الاستقلال اقام مؤسساته على اساس ادارى فاسـد بقايا الترك ونظمه الاستعمار الاوروبى وان ولاء الموظفين للحاكم مهما كان كانت القطاعات العربية التى استمدت منها الادارة العامة موظفيها اسوأ قطاعات فى المثل والقيم والسلوك . وبالتالى تحت سـلطة رجال السلك المدنى والعسكرى وكبار موظفى الوزارات الى حـد البيروقراطية والجمود .

الخلاصة :

ادت بنا هذه الدراسة الى تبين اسباب ظهور ازمـــة تطبيق الديمقراطية فى العالم العربى وكيف تعقدت العقدة وتضخمت فى حياة المجتمع العربى . وفى نفس الوقت ارجعت هذه الاسباب الى واقع الحياة الاجتماعية فى مختلف ميادين وقطاعات النشاط .

ولهذا حينما بلغت الازمة اقصى ذروتها ونما التناقض الى مداه الاقصى لم يصبح هناك حل للموقف الا بالثورة التى تقوم بتعديل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية حتى يمكن اقرار الديمقراطية فى بلادنا مع الاخذ بمفاهيم جديدة فى السياسة الخارجية والعلاقات الدولية وشكل الحكم .

ان تجربة مابين الحربين تؤكد انه لكى يتم التناسب والتوافق بين تطور المجتمع العربى والمظهر القانونى الدستورى له يجب ان تحدث تغييرات ثورية فى حياتنا الاجتماعيـــة بمختلف ميادينها وقطاعاتها .

وهذا ما تم فى مصر منذ ثورة ١٩٥٢ وما شهده العالم العربى من تجارب تطبيقية حاولتها بنجاح حكومة الجمهورية العربية المتحدة حتى يومنا الحاضر .

الدار القومية للطباعة والنشر
شركة ذات مسئولية محدودة
٣٠ شارع منصور ـ القاهرة
ص . ب . ٢٣٩٨

الكتاب ٣٥ الثمن قرشان

صدر يوم الثلاثاء ١٥ ديسمبر (كانون أول) سنة ١٩٥٩